برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنموية

الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

٥

التمايز النوعي بين الجنسين في لبنان

بيروت ٢٠٠٠

وزارة الشؤون الاجتماعية



الجمهورية اللبنانية — بالتعاون مع
وزارة الشؤون الإجتماعية — صندوق الأمم المتحدة للسكان

برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنموية

الدراسات التحليلية لنتائج
مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

الجزء الخامس

التمايز النوعي بين الجنسين في لبنان

١- مظاهر التمايز بين الجنسين: ميادينه وخصائصه — د. زهير حطب

٢- التمايز النوعي في قطاع التعليم في لبنان — د. منى خلف

٣- التمايز النوعي في مجال النشاط الإقتصادي في لبنان — د. نجيب عيسى

مراجعة: د. هاشم الحسيني

المحتويات

الصفحة

تمهـــيد

يواجه لبنان حاليا تحديات النهوض بأوضاعـــه الإجتماعيـــة والإقتصاديـــة ووضـــع سياسات سكانية واستراتيجيات إنمائية تسهم في خلق التوازن بيـــن الاحتياجـــات الســـكانية المتنامية والموارد الاقتصادية والاجتماعية المتاحة. وقد قامت وزارة الشؤون الإجتماعيـــة ضمن هذا المجال، وبدءا من العام ١٩٩٤ بإعداد وتنفيذ مسح المعطيات الإحصائية للســـكان والمساكن (بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان)، وقامت بمشـــاركة وزارة الصحـــة العامة في إعداد وتنفيذ مسح صحة الأم والطفل.

وقد قامت الوزارة بهذا العمل بسبب الحاجة الماسة إليه، وخاصة في فترة مـــا بعـــد الحرب ، ولعدم توافر معطيات إحصائية أساسية حديثة في المجالات السكانية والاجتماعيـــة والاقتصادية والصحية وغيرها ، حيث أن المعطيات المتوفرة في هذه المجالات كانت إمـــا جزئية لا تغطي كامل المحافظات والأقضية في لبنان ، وإما قديمة نسبيا .

وقد هدف مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن أساسا إلى:

١" – تحديد السمات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والمهنيـــة الأساســـية للمجتمع اللبناني من خلال بحث ميداني على عينة من الأسر شملت حوالـــي خمسة وستين ألف أسرة معيشية ، تمثل إحصائيا المجتمع اللبناني فـــي كافـــة المحافظات والأقضية. مع الإشارة تحديدا الـــى أن المعطيـــات الإحصائيـــة الخاصة بالسمات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والمهنيـــة هـــذه تشـــكل مرتكزا أساسيا لعمليات التخطيط والبرمجة في مجالي الانمـــاء الاجتمـــاعي والاقتصادي. وهي تخدم بالتالي كافـــة الـــوزارات والادارات التـــي تحتـــاج خططها وبرامجها وأعمالها الى معطيات احصائية ديموغرافية أو تربويـــة أو اقتصادية أو مهنية أو اجتماعية.

٢" – الافادة من المعطيات الاحصائية للمشروع من أجل اقـــتراح وصياغـــة مجموعة من البرامج الاستراتيجية للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني مـــع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة ، بهدف تعزيـــز ودعـــم خطط وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة وعمليـــات الاعمـــار فـــي المجالين المادي والبشري في لبنان.

وكذلك قامت وزارة الشؤون الإجتماعية بدءا من العام ١٩٩٧ بإعداد مجموعة من الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن وغيرها من الدراسات الإحصائية المتوفرة بهدف التمهيد لوضع وثيقة وطنية للسياسة السكانية في لبنان يتيح برنامجها التنفيذي (والذي يتم إعداده وتنفيذه بالتنسيق والتعاون مع اللجنة الوطنية الدائمة للسكان والوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية والدولية المعنية)، بمعالجة الاشكالات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأت تتجلى بوضوح من خلال نتائج الاستقصاءات والبحوث السكانية التي تم إنجازها خلال السنوات الأخيرة ، بما فيها مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن ومسح صحة الأم والطفل (عام ١٩٩٦)، ودراسة الأوضاع المعيشية للأسر ودراسة سوق العمل (عام ١٩٩٧)، وخارطة أحوال المعيشة (عام ١٩٩٨).

لقد سبق لوزارة الشؤون الإجتماعية أن قامت بنشر مطبوعات عدة تتعلق بنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، منها بشكل خاص:

١"- الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (كتاب في جزئين).
٢"- الأطلس السكاني.
٣"- خارطة أحوال المعيشة.
٤"- البيانات الإفرادية Raw Data لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (على قرص مدمج CD) .

والآن يسر وزارة الشؤون الإجتماعية أن تنشر، ضمن سلسلة متكاملة من ستة أجزاء، مجموعة من الكتب تتضمن الموضوعات والدراسات التحليلية التالية:

١: منهجية إعداد وتنفيذ مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن.

٢-١: التقديرات والتوقعات الديموغرافية.
٢-٢: تكوين العائلة والخصوبة والوفاة: المحددات والنتائج.

٣-١: السمات الأساسية للإقتصاد اللبناني.
٣-٢: الوضع التربوي في لبنان ومعالم السياسة التربوية فيه.
٣-٣: البعد البيئي لمسألة التنمية المستدامة في لبنان.

٤-١: التوزيعات السكانية والهجرة الداخلية والتحضر في لبنان.
٤-٢: النمو السكاني والحضري في لبنان.
٤-٣: التنمية البشرية والتوزيعات السكانية.

٥-١: مظاهر التمايز بين الجنسين: ميادينه وخصائصه.
٥-٢: التمايز النوعي في قطاع التعليم في لبنان.
٥-٣: التمايز النوعي في مجال النشاط الإقتصادي في لبنان.

٦-١: مشكلات الأطفال والناشئة والشباب في لبنان.
٦-٢: المرأة المعيلة لأسرتها والأرامل اللواتي يرأسن أسرهن.
٦-٣: كبار السن في لبنان.
٦-٤: المعوقون في لبنان.

إن وزارة الشؤون الإجتماعية، وبمناسبة إصدار الدراسات التحليلية هذه، تعبر عن صادق شكرها لجميع الباحثين الذين شاركوا في إعداد هذه الدراسات، ولصندوق الأمم المتحدة للسكان لدعمه الفني والمالي الذي ساهم في إنجاز الدراسات التحليلية هذه.

بيروت في ٢٠٠٠/٨/٩

مدير عام وزارة الشؤون الإجتماعية
المنسق الوطني
لبرنامج الإستراتيجيات السكانية والتنموية

نعمت كنعان

مظاهر التمايز بين الجنسين:
ميادينه وخصائصه

بحث من إعداد
الدكتور زهير حطب

المحتويات

٤ – التمايز بين الجنسين على الصعيد السياسي

٥ – التمايز بين الجنسين على الصعيد الاجتماعي

الجنسان والحالة الزواجية
حالة العزوبة
حالة الزواج
حالة مطلق/ مطلقة
حالة الأرمل والأرملة

ثانياً: العوامل المؤثرة على إنتاج عناصر التمايز بين الجنسين

١ – التمايز والتربية الأسرية المتبعة

٢ – صورة المرأة الثقافية السائدة: اتجاهات التحوّل

٣ – العوامل الفارزة للتميز
أ – العوامل المجتمعية
ب – العوامل الاقتصادية
ج – عوامل مدنية تنظيمية

ثالثاً: إجراءات مطلوبة لضبط العوامل المؤدية إلى التمايز عملياً

المرأة والرفاه والتنمية

تستأثر قضية التنمية بالنصيب الأكبر من الاهتمام العالمي في القمم والمؤتمرات الدولية[1] كما في الملتقيات والمداولات الجارية على المستويات الإقليمية والوطنية[2]. ويتزايد يوماً إثر يوم عدد المنخرطين في هذه القضيّة وتتسع مروحة نوعياتهم مع اتضاح مستويات أزمة التنمية التي تشهدها المجتمعات المعاصرة وأشكالها. وفي ظل المشهد الدولي لانسحاب الدولة الحديثة من مجالات الرعاية التي توفرها، وبدء تراجعها عن سياسات التدخل المركزي المباشر، تحاول القوى العالمية استيعاب المشكلات التي بدأت تبرز هنا وهناك، وذلك عن طريق إيجاد البيئة الملائمة داخل كل قطر، أو بين مجموعات الدول ضمن الإقليم الجغرافي الواحد، بهدف طرح الأفكار والمشاريع التي يمكنها أن تشكّل منطلقاً لتكوين قوى اجتماعية جديدة، تسهم في دفع عملية التنمية وتوفر لها ظروف التحول لتصبح تلقائية ومستدامة، الأمر الذي يفترض توسيع قاعدة المشاركة وتنويع الإمكانات وتطوير القدرات البشرية. وواقع الحال ان البشرية قد اعتمدت حتى اليوم على عمل الرجال، وبنت مجتمعاً رجالياً، نظمته على أساس مصالح الرجل، وأعطته فيه الدور الحاسم، كما حمّلته نتيجة لذلك كل التبعات والمسؤوليات.

وتركيب المجتمع الذي ساد حتى اليوم، كان يضع النساء كعنصر في مواقع سلبية ولا يطلب منهن شيئاً ولا يكلفهن سوى الانتظار أو القيام بالأمور البسيطة. ومع انتشار العلم وحصول المرأة على نصيبها منه، لم تعد مواقعها المحفوظة تتلاءم مع التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لتنشئتها وإعدادها، وصار استمرارها على ما هي عليه من وضعيات من شأنه أن يشكّل عبئاً حتى على أكثر البلدان ثراءً، ومشروع الحل المطروح حالياً يهدف إلى رفع مسؤولية المرأة عن كاهل الرجل، وتحميل كل طرف مسؤوليته الشخصية. وبقدر ما ينشط، يحقق المكاسب ويُحسّن من معيشته أو يرفع من مستوى رفاهه. ففي المجتمع السائد كان الرفاه من

---

[1] راجع وثائق المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نظمته الأمم المتحدة وعقد في القاهرة – مصر ١٩٩٤.

– المؤتمر الرابع للمرأة المنعقد في بكين، أيلول ١٩٩٥.

[2] اجتماعات الجمعيات والهيئات غير الحكومية لمتابعة قرارات المؤتمرات الدولية التي عقدت طيلة عام ١٩٩٨ ومنها الطاولة المستديرة للخبراء والقطاع الأهلي. بيروت – ت٢ ١٩٩٨.

– اللقاءات والمؤتمرات وندوات التوعية ودروس التأهيل التي نظمتها اللجنة الوطنية لمتابعة شؤون المرأة اللبنانية واللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة – بيروت – لبنان خلال عامي ١٩٩٧ – ١٩٩٨.

حق فئات ضيقة، تُحصّله بمجهود الآخرين وفائض عملهم، مقابل إعطائهم الحد الأدنى من مقومات معيشتهم. أما اليوم وبفضل وسائل الإعلام عمت صور أنماط المعيشة الجذابة، وانتشرت أفكار المساواة وصار الجميع يطالب بأن تشمله المعيشة المرفهة. أما على صعيد الواقع، فلا يمكن الاعتماد على مردود عمل الرجل وحده، لتأمين المستوى المطلوب له ولأسرته، أي لجميع من هم على عاتقه، لأنه لا يكفي لتغطية التكاليف التي توسعت.

في البداية تغاضى الرجل عن عمل من هم تحت سيطرته من أفراد أسرته خارج إطار مشروع العمل العائلي (تاريخياً)، ولكنه تنبّه فيما بعد إلى أن الاستقلالية في العمل تقود إلى الاستقلالية في التفكير والتصرف والسلوك، وتفقده مقومات سلطته على الآخرين وقيادته لهم. فظهرت ملامح معارضته مفاجئة بعد أن أبدى مرونة سابقة.

والواقع أن تأثير المرأة ودورها حاسمان في هذه العملية، فبالإضافة إلى كلفة تنوّع متطلباتها مع تحسّن رؤيتها للأمور بفضل تعلّمها وإطلاعها، فهي تعتبر أيضاً العنصر المنتج للأطفال، وبسلوكها الإنجابي تستطيع أن تتحكم بالمستوى الذي ستنعم به الأسرة أو ستنحدر إليه.

إن النجاح في تحقيق هذا التحول يعني النجاح في تحقيق التنمية البشرية المستدامة بما هي توليد نمو متوازن وفرص إنتاج يتاح فيها لكل فرد أن يشارك في اتخاذ القرارات التي تنعكس آثارها عليه ويشعر من خلالها بالمساواة والعدالة.

يتضح مما تقدم أن الجنسين مستهدفان من كل ذلك، فعلى الرجال تمكين النساء من المشاركة وخلق الأجواء الملائمة لجعلهن يُقدِمن على تحمل نصيبهن من المسؤولية إذا ما أرادوا تحسين مستوى معيشة أفراد أسرتهم والانخراط في صيغة حياة الرفاه المنشودة في هذا العصر.

فالخلاص المطلوب مشترك يؤمن التنمية والتقدم للجنسين معاً، وكلفته يجب أن يتحملها الاثنان بالتساوي، وإذا تقاعس أحدهما أو رفض دفع حصته فلا مغادرة للإثنين لمواقع التخلّف.

نسارع إلى الاستنتاج المبسّط بأن تحقق التنمية إذن يتوقف على قرار إرادي ذاتي يتخذه الجنسان، لأنهما معاً صارا رهينين لثقافة تاريخية أنتجت المفاهيم ورسمت حدود الوظائف والأدوار لكل منهما وعيّنت القيم والمبادئ التي تجعل من التوزيع المشار إليه أمراً واقعاً وممكناً.

فالجهود المطلوبة إذن يجب أن تشمل:

١- رصد مجالات التفاوت والتمايز وأشكالهما بين الجنسين لتحديد طبيعة المهام المطلوبة.
٢- اكتشاف الوسائل والقنوات المتاحة التي تمكن الجنسين من التعاون لتطوير قدرات كل منهما وتحسين معيشتهما المشتركة مادياً ومعنوياً.
٣- صياغة آليات مقبولة مجتمعياً وقادرة على معالجة أسباب التمايز بين الجنسين وتقليص آثاره السلبية عليهما.

مقاربة قضية التمايز:

والمقاربة المطلوبة للبحث عن معوقات التنمية البشرية تنطوي على مواجهة قاسية مع الأفكار المسبقة، ونُظم القيم السائدة والتوزيع القائم للأدوار والمكانات المستندة إلى المنطلقات البديهية أو المعايير الطبيعية أو الحقوق التاريخية أو الإمكانات المزعومة للنوع[١] . وينكشف كل ذلك بالمقارنة الجندرية بما هي أسلوب لكشف التمايز وتعيين مقاديره بين طرفي النوع: الذكور والإناث.

وفي محاولة متواضعة لتطبيق المقاربة المشار إليها، ترمي دراستنا إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

١- ما هي مجالات التمايز الاجتماعي بين الجنسين، وما هي مؤشراته واتجاهاته وخصائصه؟
٢- ما هي العوامل المؤثرة في إنتاج عناصر التمايز وتجديد معالمها وأشكالها؟
٣- كيف يمكن الإلغاء التدريجي لمظاهر التمايز ولظروف تجدّده؟

---

[١] سلوى بعاصيري، قضايا نوع الجنس ذات الأولوية انطلاقاً من الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان، الأسكوا، بيروت تموز ١٩٩٨.

أولاً: مجالات التمايز الاجتماعي بين الجنسين

١ – مفهوم التمايز:

يعنى بالتمايز[1] امتلاك ميزة تجعل من حاملها أكثر رفعة وأحسن مكانة ومقاماً. والتمايز يمكن أن يكون بين سلعتين، أو عملين أو رأيين أو وجهتي نظر، كما يمكن أن يكون بين شخصين أو جهازين أو نظامين أو بلدين. والتمايز ليس شاملاً ولا مطلقاً بل يتخذ من بعض المقومات مؤشرات على وجوده، وقد تكتسب المؤشرات طابع الجدّة والصحة، نتيجة إنجازات معينة، أو تفرض نفسها بقوة مكتسبة، أو بالتسلط والمراس، فلا تملك أحياناً كياناً حقيقياً ملموساً.

والتمايز بين الجنسين الذي نحن بصدد دراسته، ينطوي على امتلاك أحد الجنسين، وهو الرجل بالنسبة لموضوعنا، لحقوق وإمكانات لا يتمتع بها الجنس الآخر، تجعله في موقع المسيطر أي المتفوق رتبة، الذي يستطيع أن يحسم الأمر المطروح تبعاً لإرادته أو حسب مصلحته. ونظراً لاتساع رقعة الفترة التاريخية لمعيشة الجنسين معاً، ولتنوّع نمط علاقات السلطة بينهما تبعاً للنسق الحضاري السائد، فإن مجالات التمايز قد تنوّعت واتسعت وتدرجت حتى كادت تشمل مجالات الحياة الاجتماعية نفسها وتتطابق معها. فبقدر ما كانت سلطة الرجل تشتد وتقوى، كانت مظاهر التمايز تنتشر وتترسخ. وسنتناول على صعيد المثال مجالات: الزواج والأسرة والأحوال الشخصية إضافة إلى المجال السياسي لإبراز مظاهر التمايز وأشكاله.

٢ – التمايز بين الجنسين في مجالات الأحوال الشخصية:

في الدول العربية والإسلامية، ولبنان من بينها، تضعف المساواة بين الجنسين فيما خص شؤون الزواج والطلاق والإرث، لأن التفاصيل المتعلقة بها تعتبر واقعات تنظمها الشريعة الإسلامية تنظيماً يرتكز إلى قيمومة الرجل وامتلاكه درجة أعلى من المرأة، مما يعطيه ميزة ويخلق بالتالي تفاوتاً حقيقياً بين الجنسين.

---

[1] د. خليل أحمد خليل، معجم مفاهيم علم الاجتماع، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٩٧.

لقد سنّت هذه الدول قوانين للأحوال الشخصية لكنها حرصت على أن يعكس مضمونها التمايز بين الجنسين المنصوص عنه في الشريعة. ورغم الجهود الفقهية الواسعة، التي حاولت على مر الزمن، إصدار بعض الفتاوى التي أوجدت مخارج لبعض المآزق والأزمات، أو نشر بعض الاجتهادات لمعالجتها، إلاّ أن نصوص القوانين المشار إليها جاءت خلواً من أية مخارج سبق للمسلمين أن اعتمدوها في تاريخهم.

أ – **فعلى صعيد شؤون الزواج:** ما زالت الغالبية العظمى من المسلمات يجهلن إمكانية تضمين عقد الزواج شروطاً خاصة تفصيلية يمكن أن تحوّله إلى عقد يحمل كل عناصر المساواة، بل قد يعطي بعض الميزات للزوجة. والواقع أن علماء الدين لا يسلطون الضوء على هذه الإمكانية، كما أن الجمعيات الأهلية لم تلجأ إلى وضع صيغة عقد لا تتعارض نصوصه وروح التنظيم الإسلامي للزواج، بل يتضمن الأفكار والبنود التي تعزز شراكة المرأة في الزواج سواء من حيث تحديد مكان السكن، أو شروط عمل المرأة، أو حيازتها للعصمة ولجوئها إلى تطليق نفسها أو إشتراطها الزواج من زوجة واحدة.

ب – **وعلى صعيد الميراث:** فإن أعداداً متزايدة من المسلمين السنّة الذين لا تمنحهم الشريعة على المذهب الحنفي، إمكانية حصر توزيع تركتهم على بناتهم بل يفسح في المجال لأولاد أعمامهم وأعمامهم لمشاركتهم التركة، يلجأون إلى تغيير مذهبهم واعتناق المذهب الجعفري الإثني عشري كي يتمكنوا من حصر تركتهم بين يدي بناتهم وحدهن. هذا الواقع يعكس ارتباط القبول بالمساواة ومفاعيلها بالمصالح المادية والاقتصادية للأفراد أكثر من ارتباطه بقبول فكرة تفاوت النوع.

ومن المؤكد أنه عند توفر الإرادتين السياسية والدينية فإن تطبيقات الشريعة الإسلامية والنصوص المستندة اليها تصبح قابلة للتطوير[1] ، كما حدث في فترة الناصرية والبورقيبية وفي تركيا وإيران حالياً.

[1] مخلوف اوبر ماير، الأسرة والتنوع والسياسة السكانية: آراء من الشرق الأوسط، ص ٣٠، مجلس السكان الدولي، القاهرة ١٩٩٥.

وتتبنى الجمهورية الإسلامية في إيران صيغة إسلامية من عقد الزواج[1] تتوافـــر فيـــه جميع عناصر المساواة بين الزوجين، إلاّ أن الجديد فيه هو أن القاضي صار طرفاً حاسماً فيـــه، لحصوله على وكالة من قبل الزوجين، لحظة عقد الزواج وتوقيعه، تخوله النظر بما يطرأ علـــى زواجهما من مستجدات أو يترتب عنه من وقوعات وتطورات، وحسمها في ضـــوء الشـــريعة، مما يوجد حالة فعلية للمساواة بين الزوجين المسلمين أمام القضاء، وهو ما لا يتحقق في مكـــان آخر.

٣ – التمايز بين المرأة والرجل في قوانين الأحوال الشخصية في لبنان[2] :

يعترف الدستور اللبناني للطوائف الدينية بحقها في النظر بأحوالها الشخصية استناداً إلى شرائعها، وبذلك تكرّس القوانين اللبنانية التمييز بين الرجل والمرأة تبعاً لما جاء فـــي الأديـــان، وفيما يلي عرض لبعض المواضيع المقصودة:

*** الخطبة:**

يشترط أخذ موافقة ولي المخطوبة على العقد، كما لا يجوز خطبة المعتـــدة، بينمـــا لا يحتاج الخاطب إلى ذلك، ويعبّر هذا الوضع عن حاجة البنت إلى وصايـــة، أو إرشـــاد لتـــدرك مصلحتها.

*** الزواج:**

١- **الولاية:** لا تملك المرأة الحق المطلق لتقرير مصيرها واختيار زوج المستقبل، كما يتمتـــع الرجل بذلك، بل يستطيع طرف ثالث، الأب أو الولي أن يمنع الزواج متذرعاً بعدم كفـــاءة الزوج للزوجة. ولا يمكن اللجوء إلى هذا العذر لفسخ زواج الرجل مهما كـــانت صفـــات

[1] زميابير حسيني، الطلاق في القانون الإسلامي والممارسة، النموذج الإيراني، ترجمة د. أبو بكر باقادر، مجلة الفكر العربي، العدد ٨٣، ص ١٢٤.

[2] المحامية وفيقة منصور الدويري، المرأة في القوانين الوضعية اللبنانية وقوانين الأحوال الشخصية، جمعية تنظيم الأسرة، بيروت ١٩٩٦.

الزوجة وعدم كفاءتها للزواج منه ظاهرة للعيان. فالأجدى توحيد شروط تدخل الطرف الثالث، لفسخ العقد أو إبطاله بالنسبة للجنسين.

٢- **الإشهاد على الزواج:** لا تسمح معظم قوانين الأحوال الشخصية للطوائف اللبنانية للمرأة أن تنفرد في الإشهاد على العقد، بل يلزم دائماً ذكر لتثبيت الإشهاد، تأكيداً للفكرة بأن عقل المرأة ناقص، وهي عاطفية وغير موضوعية، فلا يستحق ما تقوله الثقة، أما ما يقوله أي رجل بالغ وعاقل فهو موضع ثقة. إن في هذا الموقف إنكاراً واستخفافاً بما حققته نساء كثيرات وتجاوزن فيه مواقع الرجال علماً وشهرة وخبرة.

٣- **موانع الزواج:** إن اختلاف الدين بين الجنسين هو من موانع الزواج بالنسبة للأنثى المسلمة وليس بالنسبة للذكر المسلم. وهذا الوضع يؤكد المفهوم المعمول به للزواج: إنه نظام إعادة إنتاج الطوائف، عن طريق تجديد صلاتها الداخلية، متجاوزاً أي معنى أو دور للعاطفة أو الميل الشخصي أو الحب في الزواج. فالزواج ما زال يعتبر في القرن العشرين حسب النظرة الدينية الاجتماعية، شأناً طائفياً يخصّ الجماعة، وليس شأناً شخصياً يتعلق برغبات الإنسان وميوله.

٤- **تعدد الزوجات:** إن نظام تعدد الزوجات جائز لدى المسلمين ومحظور لدى المسيحيين، ولكن نسبة انتشاره محدودة، وهو في جميع الأحوال ينطوي على إهدار الكرامة الشخصية، وينحدر بالزواج إلى الفعل الميكانيكي ويقضي على المساواة بين الزوجين.

* عمل الزوجة:

ليس للمرأة الحرية الكاملة في العمل خارج منزلها دون موافقة صريحة من زوجها. وعملها من دون موافقته يحرمها من إنفاقه عليها، لأنها بذلك تتجاوز حق الطاعة للزوج وحق الاحتباس لمصلحته حسب الشرع. وتشير معظم نتائج الإحصاءات والدراسات الميدانية المتصلة بموضوع اختيار الزوج، إن ما نسبته ٦٠% من الشبان اليوم يبحثون عن شريكة حياة تمارس عملاً تكسب بموجبه دخلاً ثابتاً تسهم به في ميزانية الأسرة، متعاونة بذلك مع الزوج.

هذه الممارسة تشكل اعترافاً صريحاً بعجز الرجل عموماً عن تحمل نفقة الأسرة منفرداً، وهي المبرّر العلني المباشر الذي أعطاه رئاسة الأسرة وقيمومة الزواج. فإذا فقدت هاتان المزيتان الخاصتان بالرجل مقوماتهما فما الذي يبرر استمرار نتائجهما دون ضابط أو

قيد؟ لا سيما وأن معظم النساء ليس لديهن حرية التصرف بأموالهن ودخلـــــهن. فقــد تبيــن أن ظاهرة الحساب المشترك بين الزوجين تنتشر لدى المصارف، ويندر أن تفتــح المــرأة حســاباً مستقلاً باسمها.

* **الهجر:**

يشكل الهجر أيضاً أحد المجالات التي يظهر فيها التمييز ضد المرأة أو على الأقل عـدم مساواتها بالرجل فيما يتعلق بالأسباب الموجبة لتبريره. فإذا كانت إقامـــة علاقـــات بيـــن أحــد الزوجين وطرف ثالث مبرراً للهجر، أي افتراق الزوجين وعدم ممارستهما وقائع الحياة اليومية بصورة مشتركة، فإن قيام هذه العلاقة كاف وحده بالمطلق ليتسبب للزوجـــة بالقطيعـــة، بينمـــا يشترط ظروفاً محددة ومعقدة ليُثبِت مبرر الهجر لصالح الزوجة.

إن هذا التمايز في الاشتراط يعني قياس التصرف نفسه بمقياســين، ممـــا يعــبّر عــن إجحاف مقصود بمصلحة أحد الطرفين. عليه ينبغي أن تتعادل العقوبة بالنسبة للزوجين بغـــض النظر عن الذي اخترق حدود الزواج، ذكراً كان أم أنثى.

* **الطلاق:**

هو نظام ينهي الحياة الزوجية، معمول به عند المسلمين كما أنّه جائز بشروط صعبـــة عند المسيحيين. ويشكل ميداناً رحباً لممارسة التمايز بين الزوجين لصالح الرجل دائماً، ســـواء عند وقوعه أو عند تحديد كلفته أو النتائج المترتبة عنه.

١- يحق للزوج تطليق زوجته متى شاء ودون الحصول على قبولها شرط تحمّل كلفته الماديـــة من مهر ونفقة.
٢- يحق للزوجة اللجوء إلى المحكمة لطلب التفريق بينها وبين زوجها بنـــاء لأســباب معقــدة يتحقق منها القاضي. والشيعة لا يتقبلون تظلم الزوجة وطلبها التفريق مهما كانت الظروف.
٣- يمكن للمرأة حيازة عصمة الزواج بيدها أي امتلاك قرار الطلاق بشروط يجــري الاتفـــاق بصددها مع الزوج عند إجراء عقد الزواج.

يظهر مما سبق، إن الرجل هو صاحب القرار الأول، وأن له الأسبقية المطلقة بكل مـــا يتعلق بشؤون الزواج. والزواج لا يمكن أن يكون بالتسلط ولا استمراره بالإكراه. إنه فعل يقــوم

على الرضا المتبادل والقبول بين الطرفين. وبالتالي فإن استمرار الحياة اليومية بين الزوجين لا تتحقق إلاّ برغبتهما الموحدة في عيش مشترك، وكل ما عدا ذلك يشكل اعتداء على مبدأ المساواة بينهما وانتهاكاً له.

*** البنوة والحضانة:**

يعتبر الوالدان وليين على أولادهما حتى بلوغهم سن الرشد، أي أنهما يمسكان بزمام الأمور ويملكان حق التوجيه والرعاية والتربية. وعند انفراط عقد الحياة المشتركة بين الزوجين لأي سبب، يعود حق الولاية أو الحضانة للأب في الدرجة الأولى. وتقرر كل طائفة الجهات التي توليها هذا الحق ضمن حبل النسل الرجالي قبل أن تصل إلى الأم.

هذه المداورة هي بمثابة اعتداء مجتمعي على حق الأم في أمومتها ورعايتها، وإنكار لما قدّمته من تضحيات ذاتية أثناء الحمل والولادة. لقد أثبتت الدراسات أن الأم حريصة على مصالح ابنائها وتسهر على نموهم العاطفي والانفعالي والصحي أكثر من أي طرف آخر، وعليه فإن الحضانة بما تتضمنه من اهتمام بشؤون الابناء جسدياً وخلقياً وعاطفياً، ينبغي أن تحفظ حقاً للأم مساوياً لحق الأب على أن يوضع ضمن المرتبة نفسها.

*** الإرث:**

وضع الإسلام قاعدة شرعية بخصوص الإرث وتضمنت "للذكر مثل حظ الانثيين" أما الوارثون فقد صنفوا ضمن مراتب، تحجب كل مرتبة الأخرى. وفي الوقت الذي اعتبر فيه السنّة أن المرأة لا تحجب نصيب الذكور في المرتبة الأدنى، فقد ذهب الشيعة إلى مساواتها بالذكور في استحقاقها للإرث منفردة.

ويتمثل الغبن اللاحق بالمرأة في موضوع الإرث بالتمييز ضدها في تصنيف حقها الإرثي عموماً، بل في حرمانها منه في أغلب الأحيان أو التحايل عليه واختصاره إلى الحد الأدنى. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التمييز في الإرث لا يطال غير المسلمات حيث يطبق قانون مدني يساوي بين الجنسين بهذا الخصوص.

ألا تكفي مساهمة المرأة بنسبة تتجاوز ٢٣% من قوى العمل المنتج، و٩٠% من قوى العمل المنزلي لتمنحها الاعتراف بالمشاركة في تكوين الثروة الوطنية وملكية الأسرة، وبأن لها

الحق في نصيب منهما[1] ؟ إن الإرث هو بمثابة إعادة توزيع للثروات المجتمعية، والمرأة التي أصبحت تتحمل أعباء معيشة أسرتها وإعالتها، ابنة أو زوجة، تستحق أن يعود إليها جزء مما أنفقت في سبيلها لتتمكن من الاستمرار في أداء دورها الجديد الذي تمارسه طوعاً وقناعة، وليس إكراهاً بموجب أي نص ملزم.

إن عدم الأخذ بالواقع الجديد لمساهمة المرأة الاقتصادية وبالتالي الإلحاح على التحيّز ضدها في الإرث يرتّب على المجتمع عواقب اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى، وعلى أفراد الأسرة أجواء من الصراع والتجاذب النفسيين تتجاوز قيمتها المادية وأضرارها أضعاف قيمة نصيب المرأة من الإرث. فمن يُحقّ الحق ويعيده إلى أهله؟

٤ - التمايز بين الجنسين على الصعيد السياسي:

لم يشهد لبنان منذ استقلاله تسلّم امرأة أي منصب قيادي سياسي في أي من السلطات الثلاث، كما ليس لها وجود يذكر على صعيد المراتب الرفيعة في الإدارة العامة حيث انحصر وجودها في العام ١٩٩٤ في الفئة الرابعة بما نسبته ١١،٧% وانخفض إلى أقل من ١،٥% في الفئة الأولى، وإلى ما لا يتجاوز ٧% ضمن الفئتين الثانية والثالثة. كما أن حالها في المؤسسات والمصالح المستقلة ليس أفضل مما هو عليه في الإدارة العامة. كما أنها غائبة عن المراكز القيادية في الأحزاب رغم عضويتها فيها.

أما مشاركة المرأة في الهيئات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني فقد أظهرت نشاطاً واضحاً لكنه لم يرتق ليصل إلى المراتب القيادية، ما عدا بعض النقابات حيث تمارس أعمالها المهنية.

والمجال الوحيد الذي سجلت فيه المرأة وجوداً ملحوظاً كان النشاطات السياسية المطلبية حيث التزمت بالمشاركة في المسيرات والتجمعات والتظاهرات بكثافة ملفتة. والمجال الأرحب للمشاركة النسائية في الحياة السياسية تجلّى في الانتخابات النيابية ترشيحاً ومشاركة في

---

[1] تراجع نسب مساهمة المرأة في العمل في "نتائج المسح اللبناني للمساكن والسكان"، صندوق الأمم المتحدة للسكان والتنمية، بيروت ١٩٩٧.

الحملات الانتخابية وفي عمليات الاقتراع، والترشيح ظهر خلال دورتي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ وشكّل مناسبتين لتقديم ست عشرة امرأة ترشيحهن للانتخابات النيابية فازت منهن ثلاث.

كما سيطر على الحملات الانتخابية الوجود النسائي، فكانت لجان المناصرين والمناصرات ولجان النظام والتنظيم والدعم اللوجستي مؤلفة بمعظمها من النساء والشبان بالنسبة لمعظم اللوائح الانتخابية.

وقاربت نسب المشاركة النسائية في الاقتراع، نسب اقتراع الرجال في جميع المحافظات والدوائر، وعند معظم الطوائف بلا استثناء. ففي محافظة بيروت على سبيل المثال اقترعت ٥٧٥٠٣ ناخبات عام ١٩٩٦ مقابل ٦٣٠١٦ ناخباً، أي أن ممارسة النساء لحق الانتخاب فعلياً تكاد تساوي ممارسة الرجال لها (ضاق الفارق إلى ما معدّله ٩% من الناخبين فقط)[1] .

فالتمايز على الصعيد السياسي لا يظهر على مستوى ممارسة النساء ومشاركتهن في النشاطات المرافقة لتفاصيل الحياة السياسية الظرفية (احتجاجات، مظاهرات، تجمعات، اقتراع، حملات...) بل يظهر في إدراك النساء للعوامل الاجتماعية (القيم السائدة، هيمنة فكرة الذكورة، توزع الأدوار بين الجنسين...) والعوامل السياسية (طبيعة النظام السياسي البرلماني في لبنان، وتركيبة السكان الطائفية والعشائرية...) والعوامل الاقتصادية والمادية (كلفة المشاركة في نشاطات الشأن العام...) إضافة إلى عوامل أسرية تتمثل في صعوبة الجمع بين اهتمامات المرأة العائلية والوظيفية والسياسية، بسبب صيغة توزيع العمل بين الرجال والنساء المفروضة من قبل المجتمع. فما يظهر على هذا الصعيد ليس تمييزاً قانونياً موجهاً ضد الممارسات الفعلية للنشاطات السياسية والمواقف السياسية الظرفية، بل تمييزاً في العوامل والظروف الأساسية التي تفرض على النساء ضغوطاً تحول عملياً دون دخولهن المعترك السياسي[2] ، كحقل حياة يومية بكل ما يتضمنه من مشاركة في حلقات اتخاذ القرارات وصنعها.

---

[1] تقارير وبيانات وزارة الداخلية في لبنان، حول انتخابات عام ١٩٩٦، وكذلك مكتب عمر الزين، مدير الحملة الانتخابية للائحة الرئيس رفيق الحريري في بيروت.

[2] مرغريت الحلو، المرأة والسياسة في لبنان، في الانتخابات النيابية في لبنان وأزمة الديمقراطية في لبنان، المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٨، ص ٤٣٦ وما سبقها.

٥ – التمايز بين الجنسين على الصعيد الاجتماعي:

١ – توزع السكان حسب فئات العمر والجنس عام ١٩٩٧ بالنسب المئوية:

الفئة العمرية / الجنس	ذكور	إناث
٠ – ٤ سنوات	٨،٩	٨،٢
٥ – ١٢ سنة	١٧،١	١٥،٩
١٣ – ١٨ سنة	١٣،١	١٢،٢
١٩ – ٢٤ سنة	١١،٨	١١،١
٢٥ – ٤٤ سنة	٢٧،٢	٣٠،٠
٤٥ – ٦٤ سنة	١٥،١	١٥،٦
أكثر من ٦٤ سنة	٦،٨	٦،٩
معدل نسبة الذكورة	١٠١،٧	–

يتبين من هذا التوزيع أن هناك تقارباً شديداً في أعداد الذكور والإناث في معظم الفئات العمرية، مع تسجيل زيادة طفيفة لصالح الذكور في فئات عمر الأطفال والأولاد.

ويوحي تقارب ولادات الذكور وولادات الإناث بأن الطبيعة قد أعطت الجنسين حظوظاً متساوية في الوجود، إلاّ أن ما يتعرض له الذكور من حوادث تؤدي إلى الوفاة، لاسيما في مرحلة الطفولة أي عمر ٥ سنوات (تصل النسبة إلى ٦٥ مقابل ٣٥% للبنات) كما يظهر ذلك الجدولان التاليان:

٢– وفاة الرضع والأطفال حسب العمر والجنس

العمر / الجنس	ذكور	إناث	المجموع
٠ – ١	٥١،٤	٤٨،٦	٧٣٠
١ – ٤	٦٥،٠	٣٥	١٤٣
المجموع	٤٦٨	٤٠٥	

وتؤكد نتائج المسح اللبناني لصحة الأم والطفل[١] هذه المعطيات وتبين التوزع التالي:

العمر	ذكور	إناث
أقل من شهر	٢٤،٦	٢٥،٣
من شهر من سنة	٨،٨	٨،٤
الإجمالي	٣٣،٤	٣٣،٧

---

[١] صحة الأم والطفل، ص ٣٩.

إن معدل وفيات الذكور يتجاوز قليلاً معدل وفيات الإناث من الرضع والأطفال.

تضاف إلى ذلك حالات هجرة الشبان التي يتم أغلبها في العمر ما بين ٢٠ - ٤٠ سنة، ويتبين أن معدل الهجرة هو ١٣،٩ و ١٨،٩ بالألف في العمر المذكور مقابل نسبة واحد بالألف عند الإناث. وهو ما تنعكس آثاره على التوزيع المشار إليه، فتنخفض أعداد الذكور، وترتفع نسبياً أعداد الإناث في الفئات العمرية الشابة، وبالتالي تظهر ملامح تمايز ديموغرافي لصالح الإناث.

أما توزيع السكان حسب الجنس من عمر ١٠ سنوات وما فوق تبعاً للعمر عند الزواج لأول مرة، فيُظهر ما يلي:

العمر عند الزواج / الجنس	ذكور	إناث
١٠ - ١٤	٠،١٠	٥،٠٨
١٥ - ١٩	٧،٧٧	٤٢،٣٤
٢٠ - ٢٤	٣٢،٥٠	٣٣،٦٩
٢٥ - ٢٩	٣٣،٥٧	١٢،١٥
٣٠ - ٣٤	١٦،٥٥	٣،٦٠
٣٥ - ٣٩	٥،٨١	١،٠٨
٤٠ وأكثر	٢،٨١	٠،٥٠
غير معين	٠،٨١	١،٢٥

١- تصل نسبة السكان الذكور الذين تزوجوا قبل بلوغهم الخامسة والعشرين من العمر إلى ٤٠% من مجموعهم العام، بينما تتجاوز هذه النسبة ٧٦% عند الشابات.

٢- مع اقتراب الجنسين من عتبة الثلاثين تصل نسبة المتزوجين إلى ٧٤% من الذكور و٨٨% من الإناث.

٣- يكاد الزواج بعد سن الأربعين ينحصر بالذكور وحدهم.

٤- وإذا تفحصنا وضع العزوبة حسب العمر والعزوبة الدائمة يتبين لنا ان هذا المعدل حسب الفئات العمرية يسجل ما يلي عند الجنسين:

الفئة العمرية / الجنس	ذكور	إناث
٥ – ١٢	غير معين	غير معين
١٣ – ١٨	٩٩،٩	٩٧،٥
١٩ – ٢٤	٩٥،٠٠	٧٤،٠٠
٢٥ – ٤٤	٣٨،٤	٣٠،١
٤٥ – ٦٤	٤،٧	٨،٧
أكثر من ٦٤	٣،٠٠	٦،٧

كما ورد في دراسة حديثة[1] عن تطور متوسطات العمر عند الزواج بالنسبة للإناث في لبنان ما يلي:

فئة العمر / العام	١٩٧٠	١٩٨٦	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٧
١٥ – ٤٩	٢٣،٧	٢٥،٠٠	٢٧،٧	٢٧،٥	٢٨،١

مما تقدم يتضح إن العوامل التي أفرزتها الفترة الأخيرة من حياة المجتمع اللبناني قد أنتجت ظاهرتين:

الأولى: تمثلت بارتفاع معدل السن عند الزواج لأول مرة لدى الجنسين.

الثانية: تزايد نسب العزوبة في جميع الفئات العمرية وتحولت أحياناً إلى دائمة.

هاتان الظاهرتان حول تأخر العمر عن الزواج والعزوبة المتمادية، تشكلان أحد مظاهر التمايز الديموغرافي ذي الطابع المجتمعي، فظروف المجتمع لا تؤثر على الجنسين بقدر متساوٍ، ولا بصورة متشابهة وبالتالي لا يظهر الجنسان تجاهها الاستجابة نفسها.

[1] واقع المرأة اللبنانية ١٩٩٦/ ١٩٩٧، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، الجزء الثالث، ص ٣١.

فالدور المقرر للمرأة في المجتمع عموماً وضمن الأسرة ولا سيما الإنجاب لا يسمح بتأخر زواج المرأة بما يعادل تأخر زواج الرجل نفسه، لأن هناك مقتضى ثانياً لا بد من مراعاته، وهو حفظ السيطرة للرجل واستمرار قدرته على ممارسة السلطة داخل أسرته وخارجها. وشرط حيازتها، وجود فارق في العمر بين الزوجين، لذلك نجد أن أغلبية الفتيات ضمن فئات العمر الدنيا، ٨٦% يتزوجن دون الـ ٢٥ سنة، بينما ٥٠% من الذكور يتزوجون ما بين ٤٠ و٥٠ من العمر. وهذه الفروقات لا تعود لمعطيات بيولوجية أو طبيعية بل تتصل بالثقافة الاجتماعية السائدة، التي تصر على وجود فارق بين عمري الزوجين، وتنظر، دون رضا إلى الزيجات المعقودة بين أزواج متساوين بالعمر. هنا نشير إلى ضرورة التركيز على ايجابيات زواج المتساوين عمراً بعد ان اقتصر التركيز حتى اليوم على السلبيات فقط توصلاً إلى تشجيع الاختيار الحر للشريك في الزواج وضرورة اختصار الفارق في العمر بينهما لما في ذلك من انعكاسات ونتائج ايجابية، تجعل العلاقات التي يتبادلانها بعد الزواج مبنية على المساواة.

الجنسان والحالة الزواجية:

ليست المسألة الزواجية وضعية قانونية تحدد أحوال الإنسان الشخصية والتزاماته تجاه الآخرين وحقوقه عليهم، بل هي أولاً وقبل كل شيء قضية اجتماعية تعين صورة الفرد وموقعه وأدواره وما هو متوقع منه، على مختلف المستويات، وفي المجالات المتنوعة، فهي تبدأ بتحديد دائرة حركة الإنسان ونشاطه وتنتهي بفرض الأشكال المقبولة لعيش تفاصيل حياته الحميمة، وسبل تلبية احتياجاته الجنسية وقناعاته وتوجهاته الفكرية.

هذه النظم والقواعد والأعراف تشكّل ضوابط ملزمة تطال المرأة عادة بصورة أدق وأشد مما تطال الرجل، وتكون محاسبتها أقسى.

والحالة الزواجية للمرأة تحمل في طياتها قمعاً أعمق وتقييداً أشد لرغباتها تحدّ من انطلاقها وتفتحها على العالم أكثر مما هي تعني بالنسبة للرجل.

فما يفرض بالتالي على العازب والمتزوج والأرمل والهاجر والمطلق، يختلف جوهرياً عما هو مفروض على المرأة في الحالة نفسها.

حالة العزوبة:

تعني للشاب الرجل التجربة والاختيار والحرية، والانطلاق ضمن أطر مسؤولية مطاطة، وإشراف متراخٍ من قبل الأسرة على تصرفاته وحياته، بينما تعني بالنسبة للفتاة حالة من التقييد والإلتزام وضبط الحركة والتدخل والحدّ من ممارسة الاختيار والتبعية المطلقة للأهل، والقبول بإشرافهم المباشر على كل نشاط تقوم به الابنة ومحاسبتها بدقة.

حالة الزواج:

يكسب الرجل بعداً جديداً يمارس فيه حرياته، ويُشجّع على ممارسة جميع أشكال تمتعه باشباعاته الشخصية ويعتبر الزواج بالنسبة إليه غطاء يشرّع كل علاقاته ويدفعه إلى تعزيزها وتنويعها، سواء ضمن إطار الأسرة والزواج أو عن طريق تمتعه بالتعدّد.

أما بالنسبة للمرأة فزواجها يعني تنازلها عن حريتها الشخصية والقبول بالغاء مفاعيل خصائصها المميزة والالتحاق بزوجها فيما خصّ المشاعر والأذواق والصلات والاحتياجات، أو على الأقل تصبح ملزمة بربط اشباعاتها الشخصية المختلفة به وحده ووضعه بالحسبان عند كل سلوك. فالزواج حالة ارتباط لا علاقة لها بالرغبات والمشاعر الخاصة بل بما يمليه الشرع والقانون والمجتمع، وهي تتسبب في خلق معاناة فظيعة بالنسبة للمرأة كلما تناقضت مع ما تفضّله بصورة خاصة.

حالة مطلق/ مطلقة:

هي تعبير عن فشل مشروع زواج والإيذان ببدء مشروع آخر بالنسبة للرجل. وعادة يعتبر المُطلق ضعيف الحظ لأن شريكته لا تستحقّه وهو يستأهل الدعم والمساعدة في البحث عن زوجة جديدة، حتى ولو كانت صفاته غير مشجعة أو كانت مسؤوليته كبيرة في فشل الزواج الأول. فالمطلق صاحب حق اجتماعي في تكرار التجربة من دون مؤاخذة.

أما المطلقة فالنظرة الاجتماعية إليها أنها فاشلة في وظيفتها الاجتماعية حيث لم تنجح كزوجة فقد رفضت الانضباط أو فشلت في إيجاد صفة التكيف مع مقتضيات دورها، وينظر إليها عادة كامرأة خارجة على التقاليد، مندفعة وراء رغباتها أو رؤيتها الخاصة، ويستقطب التعامل معها موقفان: الأول التجنّب، والثاني الإنجذاب ومحاولة التقرّب، بهدف إقامة علاقة

عابرة انطلاقاً من فكرة شائعة تقول بأن المطلقة تسعى لتجديد علاقتها بـالجنس الآخـر وبـأن استعدادها للاستجابة كبير. وهي عرضة للّوم بسبب أو بدون سبب.

حالة الأرمل والأرملة:

لا تتحمل الثقافة الشعبية صورة الرجل الأرمل وتشجعه على السعي لتغيير وضعه على أساس المثل القائل: "أعزب دهر ولا أرمل شهر" وتتفهم إقدامه السريع على الـزواج لأنـها لا تتصور وجود رجل من دون شريكة، ليس لأنها تتمم النقص المستجد في حياة الذكر، بل لأنـها أصبحت حاجة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها. وغالباً ما تتضمن النظرة الاجتماعيـة إلـى المطلق الإشفاق أو المؤازرة.

أما النظرة إلى الأرملة فهي مثقلة بالريبة والشك والترقب حيال مدى احـترام المـرأة لذكرى زوجها ووفائها لحياتهما المشتركة حتى ولو كانت قصيرة. وينتظر المجتمـع منـها أن تتبتل وأن تضحي بحياتها الشخصية كعقاب لها على وفاة زوجها وكأنها مسؤولة عمّا حصـل. فكما أن الزواج قد ربط بينهما في الحياة، هكذا يجب ان تستمر مفاعيله بعد وفاة الـزوج مـن خلال انصراف الزوجة إلى العزلة والابتعاد عن مباهج الحياة والحزن الدائم علـى المتوفـى، والأرملة مُراقبة تتعرّض للمحاسبة والتساؤل حتى من قبل جهات لا علاقة لها بالأمر.

ومن الملاحظ أن الأحوال الشخصية للجنسين تتيح الفرصـة لتظـهر حقيقـة موقـف المجتمع من الجنسين، وتكشف تراخيه مع الرجل وتشدده حيال المرأة. إنها تنطوي على تميـيز علني ضدها أحياناً ومستتر في أكثر الأحيان. وتغيير واقع الأحوال الشخصية يتطلب تغييراً فـي العقلية السائدة ومحمولها الثقافي. وهو عمل طويل ويلزمه الجرأة والإصرار ويقتضي مباشـرته من خلال برامج التعليم ومواده بطريقة منهجية هادفة وواعية.

إن مراجعة مضامين الكتب المدرسية من أجل التأكد من خلوّها مما يتناقض ومبـادئ ومواد الإعلانات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وبمكافحة أشكال التمييز ضد المـرأة واحترام حقوق الطفل، أو من أجل العمل على الغائها فعلاً عند وجودها في الكتـب، ضـرورة ماسّة تشكّل بداية حقيقية لإزالتها من نفوس الناشئة مستقبلاً.

ثانياً: العوامل المؤثرة على إنتاج عناصر التمايز بين الجنسين

١ - التمايز والتربية الأسرية المتبعة:

تعود جذور التفاوت بين الجنسين إلى التربية التي يتلقاها الأبناء ضمن الأسرة. فالتربية في نهاية المطاف تنشئة على احترام مجموعة من المبادئ والقيم، والعمل بمقتضاها تدريباً للأفراد على الأدوار التي ينبغي عليهم القيام بها لضمان استقرار المجتمع واستمراره. إن أي تراخٍ أو تهاون يلحق بالتزام الفرد، يهدّد المجتمع كله.

وقد أظهرت دراسات ميدانية[1] أن العناصر المكّونة للسلطة التي تمارسها الأسرة على أبنائها وبناتها ليست من طبيعة واحدة ولا هي متجانسة من حيث النوع، بمعنى إنها تركز على وقائع ومظاهر وتفاصيل حياة الشبان من أبنائها تختلف عن تلك التي تتصل بحياة بناتها. كما أن أسلوبها في المواجهة يختلف تجاههما في درجة تشدّده في المنع أو تساهله في القبول والسماح. فالتشدد في المنع والتحريم المعتمد على التهويل والتأنيب يطال الفتيان، بينما التهديد والوعيد والقمع المباشر يصيب الفتيات، على الرغم من أن الهدف المرتجى يتمثل بترويض الجنسين وتدجينهما وفقاً لرغبات الأهل، إلاّ أن اختيار ميدان المواجهة وحقلها هو الذي يختلف من جنس إلى آخر.

أما أسلوب الحوار والتفاهم الذي تعتمده الأسرة عندما تحاول إقناع الشبان، فيتخذ شكل حوار أو تبادل للأفكار والاستماع المتبادل للانتقادات، وإبداء المرونة والتسامح، وعدم التبرّم إزاء الاعتراضات والانتقادات التي يوجهها الشباب للأهل، بينما يعتمدون أسلوب النقاش الهادئ في فرض آرائهم وأفكارهم بصورة غير مباشرة بخصوص المواضيع التي يطرحونها مع بناتهم، فإذا ما رفضن وجهة نظر الأهل، هدّد هؤلاء بالانسحاب من النقاش، وأظهروا الألم والمرارة، بقصد استثارة مشاعر الندم والتوبيخ الذاتي وتأنيب الضمير، وتجاذب المشاعر عند الفتيات. هكذا يغلف الأهل سلوكهم القمعي غير المباشر بالمظاهر الديمقراطية والتفاهم الزائف. عن هذا الطريق يدرك الأبناء من الجنسين وجود فارق بينهم يبرر التفارق والاختلاف في تعامل الأهل معهم، كما يبرّر عدم استخدامهم لأساليب ومضامين موحّدة حيالهم لتحقيق الأهداف عينها.

---

[1] زهير حطب، السلطة الأبوية والشباب، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٧٩.

وهذا الوضع ثابت في مختلف الأوساط الاجتماعية والبيئات الثقافية والمستويات الاقتصادية الاجتماعية، لأنه يُعبّر عن واقع ثقافي اجتماعي مهيمن في المجتمع أكثر من تعبيره عن معطيات ظرفية متغيرة يحصّلها الإنسان نتيجة تجاربه الحياتية المتنوعة.

وقد أظهر تحليل المعطيات الميدانية أن الإناث يشعرن بأن معظم طاقاتهن الجسدية والعاطفية والاقتصادية مكبوتة ويحول الأهل دون إشباعها، أكثر مما هو واقع الحال عند الذكور. وهذا يفترض اتخاذ موقف يساوي استراتيجياً بين الجنسين في تفاصيل ومستويات ومجالات التربية الأسرية لضمان إطلاق طاقات الجنسين، وتطويرها دون تمييز، مما يحقق على المدى البعيد تنمية الموارد البشرية، وتحسين قدراتها المستقبلية.

٢ – صورة المرأة الثقافية السائدة: اتجاهات التحوّل:

أظهرت دراسة ميدانية[١] أجرتها جمعية تنظيم الأسرة شملت ١٥٠٠ رجل، أن عناصر صورة المرأة في أذهان الرجال اليوم، لم تعد كما كانت سابقاً، مكونة من معطيات دونية تُظهرها بحالة التبعية الكاملة، بل أن اتجاهاً ملموساً سُجّل بينهم يوضح حجم التغيير الذي طرأ على تفكيرهم بشأن المساواة بين الجنسين.

[١] زهير حطب، الرجل وتنظيم الأسرة، جمعية تنظيم الأسرة، بيروت ١٩٨٩.

موقف الرجل من المقولات والآراء السائدة عن صورة المرأة في المجتمع:

طبيعة صورة المرأة / موقف الرجل	يتوافق		يتعارض	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المرأة عنصر منتج كالرجل وتشارك بتحمل بعض الأعباء المعيشية	١٢٣٩	٨٧،٣	١٧٩	١٢،٦
المرأة عنصر توعية وطنية وسياسية	٨٨٨	٦٢،٦	٥٣٠	٣٧،٣
المرأة شريكة للرجل ومساوية له في جميع المجالات	٨٤٥	٥٩،٣	٥٧٣	٤٠،٤
المرأة خلقت للأعمال المنزلية ورعاية الأولاد فقط	٤٠٨	٢٨،٧	١٠١٠	٧١،٢
دور المرأة الطبيعي هو في المنزل ولكن يمكن أن تقوم ببعض الأعمال خارجه	١٢٠٧	٨٥،١	٢١١	١٤،٨
المرأة خلقت لخدمة الرجل وتأمين راحته	٣٧٣	٢٦،٢	١٠٤٦	٧٣،٧
المرأة أقل ذكاء من الرجل	٣٠٢	٢١،٢	١١١٦	٧٨،٧
المرأة انفعالية تتسبب بالمشاكل	٤٠٧	٢٨،٧	١٠١١	٧١،٢

يتبين من هذا الجدول أن موقف الرجل تجاه المقولات والآراء السائدة المتصلة بصورة المرأة ودورها ينعكس على مفهومه للزواج والأسرة والإنجاب والحياة بصورة عامة. فالموقف من المرأة مرتبط أشد الارتباط بدرجة تطور المجتمع، وثقافته وانتشار التعليم فيه وبكلام آخر بموضع المرأة فيه عموماً من جهة، وبمستوى وعي الرجل وتصوراته عنها من جهة ثانية[1] .

فالمرأة صارت عنصراً إنتاجياً وتشارك بنسبة مرتفعة بتأمين تكاليف المعيشة للأسرة، إلاّ أن هذا الواقع لم يحجب أمام قرابة ٢٩% من الرجال الدور التقليدي الذي توليه لها الثقافة السائدة المتمثل بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال فقط. وتُظهر نسبة القبول بالتغيير المرتفعة التي تجسدها فئة الموافقين على خروج المرأة للعمل عند الضرورة (٨٥% من الرجال) بأن الواقع الاجتماعي والاقتصادي هو أقوى عامل مؤثر على تطوير الأفكار وتغييرها ودافعاً للأكثرية إلى التخلي عن المقولات المتخلفة السابقة عن المرأة.

ويظهر مما سبق له إنه على الرغم من وجود صورة سلبية للمرأة، عناصرها مكونة من المقولات التقليدية، وتنتشر بين ٢٠ و ٤٠% من الرجال، إلاّ إنه تبرز صورة جديدة لها تتضمن ملامح إيجابية، أهمها اعتراف ٦٠% من الرجال بأن المرأة مساوية للرجل تماماً في جميع المجالات، وهي منتجة ومسؤولة، ويجب أن تتمتع بدور سياسي ووطني واجتماعي.

إن غلبة الطابع المساواتي على صورة المرأة يبرز تحسن موقعها بصورة عامة، وتقلص الكتلة الرجالية التي تنظر إليها نظرة دونية. وفي محاولة تلمّس المدى الذي بلغه التغيير في استعدادات الرجل لقبول واقع مساواته بالمرأة وإعطائها الحرية الكاملة بالتصرف، نعرض للنتائج التي أظهرتها الدراسة نفسها حول هذا الموضوع والمؤشرات التي اعتبرناها ذات دلالة هي:

أ – متابعة البنت تعليماً مختلطاً.
ب – خروج المرأة للعمل.
ج – الموقف من الزواج المدني كمعادل لتحرر المرأة من سيطرة الأهل والطائفة وتحرّرها من الالتزام بالقوالب السائدة.
د – استعمال وسائل منع الحمل.

---

[1] الرجل وتنظيم الأسرة، سبق ذكره، ص ١١٣.

موقف الرجل من مؤشرات تحرر المرأة[1]

المؤشر / الموقف	التأييد	الحياد	المعارضة
التعليم المختلط	٣٣،٧	٥١،٦	١٤،٧
عمل المرأة	٦٣،٢	–	٣٦،٨
الزواج المدني	٣٨،٨	٩،٣	٥١،٩
استعمال وسائل منع الحمل	٣٦،٩	٢٨،٧	٣٤،٢

إن التحليل التفصيلي لمعطيات هذا الجدول يمكن أن يكشف عن الخلفية الفكرية والمرجعية الثقافية الكامنتين في أذهان الرجال. فمن الواضح إن المتغيرات البنيوية الاقتصادية والاجتماعية قد أملت على فئة واسعة من الرجال الموافقة على النتائج التي أفرزتها، ومنها القبول بالاختلاط وباستعمال وسائل منع الحمل وبالزواج المدني وعمل المرأة بنسب متفاوتة (تبلغ على التوالي ٣٣،٧ و٣٦،٩ و٣٨،٨ و٦٣،٢%). وذلك يشير إلى توافر إمكانية كبيرة لدى هذه الفئات لتقبل فكرة المساواة بين الجنسين.

لكن هذا الاتجاه ليس حاسماً لأن نصف الرجال تقريباً، مازالوا يرفضون إتاحة الفرصة للإناث كي يتحررن من التقاليد والقيم التقليدية مما يؤكد على إنهم ما زالوا تحت تأثير التجاذب، وإن الأفكار الجديدة التي حملوها حديثاً لا تقودهم إلى التخلي عن الميزات التي يدّعونها لأنفسهم باسم النوع. وبالتالي ينكشف حجم التطابق الضيق والمحدود بين التغير من جهة والقبول بالتجديد من جهة أخرى.

[1] المرجع السابق، ص ١٤٦.

٣ - العوامل الفارزة للتميز:

بناء على ما تقدم يمكن تصنيف العوامل الفارزة للتفاوت بين الجنسين أو المنتجة للتمايز كما يلي:

أ - **العوامل المجتمعية:** إن بنية المجتمع اللبناني القائمة في تكوينها على النظام الأبوي تلزم أبناءه كما تفرض عليهم الالتزام بالخضوع للتراتبية وللسلطة الحصرية الممنوحة لأرباب الأسر كما تفرض عليهم الالتزام بأدوار محددة تمارس تبعاً لنوع جنس الفرد، وتنشئته على قيم الامتثال والقبول والابتعاد عن الرفض والتمرّد[1] . وبالتالي يتحدّد موقع المرأة في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل على السلم الاجتماعي. ونتيجة لذلك نجد الرجل يرفض بل يحارب أية مبادرات تصدر عن المرأة للخروج عن نطاق المساحة الضيقة المحددة لها، سواء لجهة سعيها للوصول إلى مراتب قيادية في مختلف الميادين بدءاً بالأسرة وصولاً إلى القيادة السياسية للبلاد. فالقبول بمشاركة النساء سقفه مهام تنفيذية وليس مهاماً تقريرية.

كما أن النظام الأبوي يربط بين نجاح المرأة أو فشلها كإنسان بمدى نجاحها في نطاق أسرتها ومنزلها أو فشلها فيه. فإذا فشلت في أداء وظيفتها المنزلية التقليدية فهو يتوقع منها الفشل في جميع المجالات الأخرى. فلكي تنال تقدير المجتمع عليها أولاً أن تنجح في مسؤوليتها "الطبيعية" في الأسرة، وهذا الأمر يشكل بحد ذاته عائقاً أمام نجاحها في أعباء العمل أو المشاركة الفعالة والنشطة في المعترك السياسي مثلاً.

كما يبرز الدين كعامل مجتمعي في مجال التمايز، فما يتضمنه من مبادئ وما يرسمه من أنماط علاقات ملزمة التبادل بين الجنسين، يكسب طابع القداسة، لأنه مفروض باسم الدين، وبالتالي تدخل المرأة في وضع مؤبّد تحت سلطة أبوية مطلقة يمارسها الأب أو الأخ أو الزوج، ومن أهم نتائجه أنه يربط حياة المرأة وهويتها الشخصية باسم رجل، أباً أو زوجاً، ويمنحه حق الوصاية أو القيمومة ويلزمها بإطاعته.

إن إعطاء الأولوية لدور المرأة المنزلي يقلل من أهمية عمل المرأة المهني ويضعف من قيمته الاجتماعية والاقتصادية. ينتج عن ذلك فرض الانقطاع عن التعليم على الفتاة التي

---

[1] زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٧٦، ص ١٥٢ وما بعدها.

تتوفى والدتها للحلول محلها في خدمة العائلة، حتى ولو كانت متفوقة، لأن المطلوب منها في النهاية أن تكون ربة منزل ناجحة، وليست عنصراً منتجاً اقتصادياً، ولو كان ذلك في متناولها.

ولعل في خضوع المرأة لهذه العوامل وامتثالها لما هو مطلوب منها وتطابق واقعها وأدائها ومقتضيات الصورة التي رسمت لها تقليدياً، والخضوع لها في حياتها الشخصية والأسرية، وفي متابعتها التعليم والتخصص وفي ممارستها العمل، مؤشرات تنبئ عن استمرارية التفاوت بين الجنسين والتمايز لصالح الذكور. كما أن إظهار ردود الفعل النسائية حيالها مهما كانت ضعيفة، هي بحد ذاتها علامات اختلال في توازن النظام السائد القائم على التفاوت، واختراقه يبدأ من تنشئة الأم لبناتها على الاختيار الحر، ورفض ما هو مفروض عليها باسم التقاليد، والوظيفة الطبيعية أو الدور الطبيعي للإناث، سعياً لإرساء قواعد ثقافة مجتمعية جديدة وأدوار جديدة، تسند إليها بناء على الكفاءة وليس على نوع الجنس، في جميع الميادين بدءاً بالأسرة وانتهاء بالقيادة والحكم.

ب – العوامل الاقتصادية: ينتج عن التوزيع الاجتماعي للعمل بين الجنسين في ظل النظام الأبوي حصر الدخل والثروة بين أيدي ممارسي العمل الاقتصادي من الذكور. فهم الكاسبون وهم المالكون، ويأتي نظام الإرث ليعزز تملك الذكور، نتيجة إعطائهم حقاً مضافاً من ثروة الأسرة وممتلكاتها قياساً على ما يخصصه للإناث. فتضيق ساحة الحركة المتاحة للمرأة إلى حدّها الأدنى وتتأثر بها اختياراتها وتضعف طموحاتها.

وإذا صادف أن مارست المرأة عملاً، فإنها تُشجع لتقديم دخلها أو جزء كبير منه لتلبية حاجات عائلتها الأبوية أو الزوجية. فعلى الرغم من ممارسة نسبة كبيرة من الإناث للعمل المأجور فإنهن يعجزن عن تكوين أرضية مادية تؤمن لهن الاستقلالية المالية نتيجة فشلهن في أغلب الأحيان في الادخار وتكوين ثروة مستقلة.

إن التزام الإناث للتوزيع التقليدي للمهن بين الجنسين، واعتبار بعضها مهناً رجالية والأخرى أنثوية، يعكس الامتثال المطلق لمنطق التمايز، وبالتالي لا بد من العمل على اختراق هذا التوزيع، لأن المهن المصنفة للإناث هي المهن الشاقة القليلة الدخل ولا تتيح ممارستها تحصيل ثروة أو اكتساب مكانة اقتصادية هامة.

ج – عوامل مدنية تنظيمية: ارتبط انتشار الأفكار المنادية بالمساواة بين الجنسين بشرعة حقوق الإنسان وبالمواثيق الدولية المتصلة بها، لا سيما باتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة بكافة أشكاله. فمنذ إعلانها يتزايد تأسيس الهيئات والجمعيات والمؤسسات المنادية بالدفاع عن حقوق المرأة وتمكينها وتعزيز أدوارها المختلفة[1] . ومن تتبع نشاط هذه المؤسسات يتبين أنه قد يمضي وقت طويل قبل أن تتحقق بعض غاياتها، نظراً لاقتصار عملها على رفع الشعارات العريضة والمطالب الشمولية، وتركيز جهودها ضمن فئات النخبة، وعلى التوعية الفكرية فقط. إن الحدّ من الفروقات بين الجنسين يتطلب رصداً لوجودها وللمصادر التي ترعاها أو تعمل على استمرارها، ولعل أهم تلك الدعائم يتمثل ببعض التشريعات والقوانين والأنظمة والقواعد السارية في مجالات الأسرة أو في مؤسسات العمل أو الضمان الاجتماعي في نطاق المهن أو في الحقوق والتمتع بالحريات المختلفة، فبعض النصوص التي تتضمنها تمنح بعض الميزات للرجل أو تحجب عن المرأة بعض المكاسب التي يحصل عليها الرجل في الحالات نفسها.

كما يتطلب إضعاف تأثير العوامل التنظيمية العميقة، اعتماد الخطط العلمية في تحديد الأهداف البعيدة وتفريعها حسب الأولوية، وصياغة برامج تطبيقية تسمح بالتركيز على قضايا جزئية بصورة مباشرة كي تنجح في تأطير النساء من أجل متابعة الضغط لرفع التمييز ضدهن من أي جهة أتى.

---

[1] حقوق المرأة الانسان في لبنان في ضوء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اللجنة الوطنية لمتابعة شؤون المرأة اللبنانية ومؤسسة جوزيف مغيزل، بيروت لبنان ١٩٩٧.

ثالثاً: إجراءات مطلوبة لضبط العوامل المؤدية إلى التمايز عملياً

ينظر معظم أصحاب الشأن إلى التفاوت والتمايز بين الجنسين على أنها حالة طبيعية ذات منشأ كياني ونفساني يتصل بنوع الجنس، دليلهم إلى ذلك شيوع هذا التمايز في جميع المجتمعات مهما كانت درجة تطورها وتقدمها الاجتماعيين. ونميل إلى اعتبار هذا التمايز مظهراً ثقافياً يعبّر عن الواقع الثقافي الذي يعيشه مجتمع من المجتمعات. إن الانتشار الواسع للتفاوت في المجتمعات لا يؤكد صفة (طبيعي)، لأنه يتجسد بتفاصيل تتفاوت وتتناقض من مجتمع إلى آخر وتختلف مظاهرها من بنية أسرية إلى أخرى.

إن ما يقلق هو أن يصبح التمايز مصدراً للمآزم بين الجنسين، وأن يتحول من مثير للتنافس إلى مؤجج للصراعات بينهما، ولذلك لا بد أن تضمن التربية داخل الأسرة تقنين التمايز وتوجيهه نحو صيغ تسوية معينة، تدعو إلى:

١- التعاطي مع الطاقات الشابة من الجنسين بإيجابية، وإفساح المجال أمامها للتفتح الحر والمسؤول ضمن إطار الحقوق والواجبات المتبادلة بين الأفراد، ورفع العوائق من أمامها لتمكينها من تحقيق الذات دون تمييز.

٢- تعميم أساليب الحوار وحل النزاعات منعاً لاستنزاف الجنسين وتشجيعاً لأشكال التواصل والاسترخاء ضمن الأسرة لبناء الحوار الإيجابي في المجتمع، القائم على المساواة والتفاهم وقبول الآخر واحترام مصالحه.

٣- تطوير البرامج والنشاطات الترفيهية الاجتماعية لتنفيس أجواء الاحتقان والضيق والقمع والتدمير الذاتي أو تدمير الآخرين، والاستفادة من أجواء الترفيه كمنطلق للتعاون ومرتكز لبناء الثقة بين الجنسين، على أساس الاعتراف المتبادل بقدرات الآخرين وإمكاناتهم المبدعة.

٤- تنشيط وسائل الإعلام لإنتاج برامج تثقيف جماهيري موجهة لجميع الفئات الاجتماعية تروج للمساواة وتناهض كافة أشكال التمايز بين الجنسين وتندد به.

٥- التدقيق بالمواد التعليمية في الكتب المدرسية في المرحلة الابتدائية لجهة كشف النصوص التي تتضمن انتهاكات لأحد حقوق الإنسان أو تبرر تعدياً على حرياته، أو توحي بقبول التمايز بين الجنسين أو التسلط على الآخر[١] ، وذلك من أجل اقتراح إزالتها من الكتب.

فعلى الرغم من أهمية إزالة المرتكزات القانونية للتفاوت بين الجنسين من التشريعات والأنظمة فإن التركيز على إنتاج ثقافة مدنية واعتماد تنشئة تربوية وأسرية مشبعة بروح المساواة واحترام حقوق الإنسان وحرياته من شأنه أن يشكّل الدعائم الحقيقية لتربية حديثة على الديمقراطية والأخوة والمساواة.

[١] التربية السكانية في المناهج الدراسية الجديدة في لبنان، فاديا حطيط، ورشة عمل نظمتها جمعية تنظيم الأسرة والمركز التربوي للبحوث والانماء، جبيل - لبنان ١٩٩٧.

التمايز النوعي في قطاع التعليم في لبنان

بحث من إعداد
الدكتورة منى خلف

المحتويات

يشكل التعليم حجر الزاوية للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وعاملا" أساسيا" لزيادة الإنتاجية الاقتصادية والاندماج الاجتماعي. ويعتبر تعليم المرأة من الاستثمارات الأعلى مردودا، وذلك بصرف النظر عمّا إذا كانت تعمل خارج المنزل أم لا.

لم يكن تعليم المرأة في لبنان، في أي وقت، نقطة خلاف أو نقاش ولقد أتيح للمرأة اللبنانية فرص تعليمية واسعة منذ نهاية القرن التاسع عشر. وتلحظ بعض الدراسات العائدة لهذا التاريخ وجود ١٤٢ مدرسة خاصة في متصرفية جبل لبنان، أسست من قبل مبشرين أجانب أو رهبان لبنانيين، خصصت نصفها لتعليم الإناث. وكان الوضع مماثلا" في القطاع العام، إذ يشير إسماعيل حقي بك، متصرف جبل لبنان في تقريره التربوي لعام ١٩١٦ – ١٩١٧، إلى أن عدد المدارس التي تأسست بلغ ١٠٤، منها ٥٢ مدرسة للإناث و ٥٢ للذكور. لكن لم تعن هذه المساواة العددية مساواة حقيقية لا من حيث حجم المدارس (كان مجموع غرف التدريس في المدارس الحكومية للبنين ١٧٦ غرفة، مقابل ١٢٤ في مدارس البنات) ولا من حيث نوعية التعليم، إذ أن درجة تحصيل غالبية المعلمات كانت أقل بكثير من درجة تحصيل المعلمين (بيضون، ١٩٩٣).

تجدر الإشارة هنا إلى أن الوضع لم يختلف كثيرا" بعد مرور قرن. فبالرغم من مساواة شبه تامة في الانتساب المدرسي والجامعي ونسبة أعلى للإناث في بعض المراحل التعليمية، لا يزال هناك تمايز نوعي في قطاع التعليم في لبنان.

لإبراز هذا التمايز والعمل على إزالته، قسم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسام:

I. مميزات التعليم في لبنان

II. واقع الإناث في مختلف قطاعات التعليم ومراحله

III. استنتاجات وتوصيات

I. مميزات التعليم في لبنان

١- قطاع ضخم

إن تنمية الموارد البشرية في لبنان هي من أهم الأولويات، إذ أن العنصر البشري هو ثروته الرئيسية. ولقد تطور القطاع التربوي اللبناني خلال العقود الماضية بشكل ملحوظ حتى أصبح من أضخم القطاعات. فهو يضم، وفقاً لتقدير الباحث عدنان الأمين، ثلث السكان، وذلك رغم تدني حصته في الموازنة العامة (٨،٣% في عام ١٩٩٥) إذ أصبحت

هذه الحصة نصف ما كانت في الثمانينات وربع ما كانت في السبعينات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانون الثاني ١٩٩٧).

أما على صعيد الطلب على التعليم، فكان مرتفعا ولا يزال وذلك بسبب وجود المؤسسة التربوية الحديثة في لبنان منذ القرن التاسع عشر من جهة وضيق الموارد الاقتصادية من جهة ثانية (الأمين، ١٩٩٤). فبالرغم من الحرب التي اندلعت في لبنان ودامت ١٦ عاما، لا يزال مؤشر الإحراز التربوي (Education Attainment Index) في لبنان أعلى بنسبة ملحوظة مما هو عليه في كافة البلدان العربية (٠,٨٦ للبنان مقارنة بـ٠,٦٨ لسوريا، ٠,٥٧ لمصر، ٠,٤٥لمراكش، ٠,٤٢ لليمن) ومن مؤشر الدول النامية (٠,٦٦)، وأقرب من مؤشر الدول الصناعية (٠,٩٣) لعام ١٩٩٥ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٨).

يظهر حرص اللبنانيين على تعليم أولادهم، رغم تدني الأوضاع المعيشية نتيجة الحوادث الأليمة، من خلال نسبة الأسر المستدينة لهذا الغرض. تشير الدراسة التي قامت بها إدارة الإحصاء المركزي حول الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧ أن ٨,٩% من الأسر استدانت لتأمين دراسة أولادها وتبلغ المستحقات لكل أسرة مستدينة ما معدله ٢,٥٧٨,٠٠٠ ليرة لبنانية. ولقد سجلت أعلى نسبة استدانة عند العائلات ذات شطر دخل شهري يتراوح ما بين ٨٠٠,٠٠٠ و ١,٢٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية.

جدول ١ - نسبة الأسر المستدينة حسب الغرض والمحافظة

الغرض	مجموع لبنان	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان ما عدا الضواحي	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	النبطية	البقاع
للمعيشة	١٤,٩	٩,٨	١٣,١	١٠,٧	٢٢,٨	١٥,٣	٧,٨	٢١,٣
للمدارس	٨,٩	٧,٢	٨,٨	٨,٣	١٢,٩	٦,٢	٢,٤	١٢,١
للاستشفاء	٥,١	٥,١	٤,٤	٣,٥	٦,٦	٥,٢	١,٥	٨,٤
للسكن	٧,٦	٦,١	١٠,١	٨,٩	٧,٤	٥,٧	٤,٣	٦,٥
نسبة الأسر التي تضطر للاستدانة	٣٠,٦	٢٦,٤	٣٠,٣	٢٥,٤	٤٢,٨	٣١,٨	١٧,٨	٣١,٨

المصدر: الجمهورية اللبنانية، إدارة الإحصاء المركزي، دراسة الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧، شباط ١٩٨٨.

٢ – سيطرة التعليم الخاص

يتميز القطاع التربوي في لبنان بسيطرة التعليم الخاص على التعليم الرسمي وذلك بمختلف مراحل التعليم العام وفي التعليم المهني والتقني.

التعليم العام:

ارتفعت حصة التعليم الخاص من ٦٠,٤% سنة ١٩٧٣- ١٩٧٤ إلى ٦٩,٤% في ١٩٩٣-١٩٩٤ لتنخفض تدريجيا إلى ٦٥,٤% عام ١٩٩٧-١٩٩٨. يمكن تفسير الارتفاع الحاصل خلال العقدين ١٩٧٣-١٩٧٤/ ١٩٩٣-١٩٩٤ بالشلل الذي أصاب القطاع الرسمي نتيجة الحرب الأهلية. أما الانخفاض الذي تبعه، فمرده إلى تردي الأوضاع الاقتصادية وعدم تمكن الأهل من تغطية نفقات التعليم الخاص ولقد ارتفعت، نتيجة ذلك الوضع، نسبة الالتحاق بقطاع التعليم العام الرسمي في جميع المناطق اللبنانية.

التعليم المهني والتقني:

تشير إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء إلى أن مجموع المدارس والمؤسسات المهنية للعام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦ بلغ ٣٠٧، ٩٠,٥ % منها في القطاع الخاص و٩,٥% في القطاع الرسمي.

جدول ٢ – توزع التلاميذ حسب القطاعات التعليمية والمحافظات
للأعوام الدراسية ١٩٩٥ – ١٩٩٦، ١٩٩٦ – ١٩٩٧، ١٩٩٧ – ١٩٩٨
(نسب مئوية)

المحافظة	١٩٩٥ – ١٩٩٦				١٩٩٦ – ١٩٩٧				١٩٩٧ – ١٩٩٨			
	رسمي	خاص مجاني	خاص غير مجاني	المجموع	رسمي	خاص مجاني	خاص غير مجاني	المجموع	رسمي	خاص مجاني	خاص غير مجاني	المجموع
بيروت	١٦,٢	٨,٩	٧٤,٩	١٠٠,٠	١٧,٧	٨,٨	٧٣,٥	١٠٠,٠	٢٠,١	٩,٠	٧٠,٩	١٠٠,٠
جبل لبنان – ضواحي بيروت	١٤,٨	١٠,٧	٧٤,٥	١٠٠,٠	١٧,٨	١٠,٦	٧١,٦	١٠٠,٠	١٨,٥	١٠,٠	٧١,٥	١٠٠,٠
جبل لبنان ما عدا ضواحي بيروت	٢٩,٧	١٠,١	٦٠,٢	١٠٠,٠	٣٠,٧	٩,٨	٥٩,٥	١٠٠,٠	٣٢,٣	٩,٦	٥٨,١	١٠٠,٠
لبنان الشمالي	٤٣,٠	١٢,٦	٤٤,٤	١٠٠,٠	٤٥,٠٩	١١,٩	٤٢,٢	١٠٠,٠	٤٩,٢	١٠,٨	٤٠,٠	١٠٠,٠
البقاع	٣٣,٧	٢٣,٤	٤٢,٩	١٠٠,٠	٣٥,٧	٢٢,١	٤٢,٢	١٠٠,٠	٣٧,٩	٢٠,٨	٤١,٣	١٠٠,٠
لبنان الجنوبي	٤٣,٠	١٤,٢	٤٢,٨	١٠٠,٠	٤٥,٨	١٣,٤	٤٠,٨	١٠٠,٠	٤٦,٠	١١,٣	٤٢,٧	١٠٠,٠
النبطية	٤٧,٧	١٦,٤	٣٥,٩	١٠٠,٠	٤٩,٩	١٥,٦	٣٤,٥	١٠٠,٠	٤٩,٠	١٧,٣	٣٣,٧	١٠٠,٠
المجموع	**٣٠,٦**	**١٣,٣**	**٥٦,١**	**١٠٠,٠**	**٣٣,٠**	**١٢,٨**	**٥٤,٢**	**١٠٠,٠**	**٣٤,٦**	**١٢,٢**	**٥٣,٢**	**١٠٠,٠**

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والإنماء.

وكان عدد طلاب التعليم المهني والتقني للسنة نفسها ٤٨٠٦٤ طالبا" موزعين بنسبة ٢١,٨% في التعليم الرسمي و٧٨,٢% في القطاع الخاص، وذلك بالرغم من مجانية التعليم الرسمي وعدم مجانية التعليم الخاص. ومن أهم العوامل التي يمكن أن تفسّر هذا الوضع:

- تمركز ٥٣,٦% من المدارس الخاصة في بيروت وضواحيها مقابل ٤٤,٨% من المدارس الرسمية لعام ١٩٩٥-١٩٩٦.
- اعتماد مناهج غير رسمية مبنية على حاجات السوق ومنح إفادات خاصة في تلك الميادين.
- إمكانية تعديل هذه المناهج بسهولة وسرعة.

جدول ٣ - التعليم المهني والتقني

توزع المدارس حسب المحافظات والقطاع ١٩٩٥-١٩٩٦

المحافظة	القطاع الرسمي		القطاع الخاص	
	المدارس		المدارس	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة
بيروت	٤	١٣,٨	٥٩	٢١,٢
جبل لبنان- ضواحي بيروت	٩	٣١,١	٩٠	٣٢,٤
جبل لبنان ما عدا ضواحي بيروت	٣	١٠,٣	٣٢	١١,٥
لبنان الشمالي	٤	١٣,٨	٤٥	١٦,٢
البقاع	٥	١٧,٢	١٤	٥,٠
لبنان الجنوبي	٤	١٣,٨	٣٨	١٣,٧
المجموع العام	٢٩	١٠٠,٠	٢٧٨	١٠٠,٠

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة التربية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والإنماء، الإحصاءات الأولية للعام الدراسي، ١٩٩٥-١٩٩٦.

٣- فعالية متدنية في القطاع الرسمي للتعليم

إن فعالية القطاع الرسمي للتعليم سواء على صعيد متوسط عدد التلاميذ للمعلم الواحد أو على صعيد كلفة التلميذ الواحد متدنية إذا ما قورنت بالقطاع الخاص للتعليم.

تشير إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء للعام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦ أن متوسط عدد التلاميذ للمعلم الواحد في لبنان كان كما يلي:

التعليم الرسمي: ٨ تلاميذ

التعليم الخاص المجاني: ٢٢ تلميذا

التعليم الخاص غير المجاني: ١٦ تلميذا

يؤثر هذا الوضع بدون شك على كلفة التعليم في المدرسة الرسمية. ولقد قدرت كلفة التلميذ الواحد في العام الدراسي ١٩٩٤-١٩٩٥ بـ ٨٥٠ دولارا أمير كيا, "أي ستة أضعاف منحة التلميذ في المدارس المجانية". وبما أن مستويات الإنجاز في المدارس الرسمية والمجانية متقاربة، يمكن الاستنتاج أن التعليم الرسمي يشكل عبئا" ثقيلا" على كاهل الدولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, كانون الثاني ١٩٩٧).

II - واقع الإناث في مختلف قطاعات ومراحل التعليم

تشكل الإناث نصف المسجلين تقريبا في جميع مراحل التعليم، باستثناء التعليم المهني الرسمي. غير أن نسبة الأمية بينهن عالية. فبالرغم من تراجعها من ٤٣,٣% في عام ١٩٧٠ إلى ١٧,٨% في عام ١٩٩٥ و ١٦,٠% في عام ١٩٩٧، فإنها لا تزال تفوق بشكل ملحوظ نسبة الأمية عند الذكور (٩,٢% و ٧,٢% للأعوام نفسها)، خاصة بالنسبة للفئات العمرية المرتفعة.

جدول ٤ - نسب الأمية حسب الفئة العمرية والجنس

الفئة العمرية	الذكور	الإناث
١٠-١٤	٢,٠	٢,٢
١٥-١٩	٣,٦	٣,٦
٢٠-٢٤	٤,١	٤,٨
٢٥-٢٩	٤,٦	٧,٠
٣٠-٣٢	٥,٥	٨,٥
٣٥-٣٩	٥,٨	١١,٥
٤٠-٤٤	٦,٩	١٦,٨
٤٥ وما فوق	٢٢,١	٤٦,٠

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦.

ويختلف هذا التفاوت من محافظة إلى أخرى، إذ تشير الدراسة حول الأوضاع المعيشية التي قامت بها إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٧ أن الفارق الأكبر سجل بمحافظة النبطية (نسبة الأمية ٧,٦% للذكور و٢١,٦% للإناث) والأصغر في جبل لبنان ما عدا الضواحي (نسبة الأمية ٣,٧% للذكور و ٩,٦% للإناث).

١ – التعليم العام

سجل انخراط الإناث في جميع مراحل التعليم العام قفزة نوعية في العقود الثلاثة الأخيرة، إذ بلغ عدد الإناث في العام الدراسي ١٩٩٧ – ١٩٩٨، ٤٣٧,٧٦٢ (٤٩,٩% من المجموع العام) مقابل ٤٣٩,٣٧٧ للذكور (٥٠,١% من المجموع العام) (المركز التربوي للبحوث والإنماء).

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة الإناث في قطاع التعليم الرسمي تفوق بكثير نسبة الذكور والعكس صحيح في قطاع التعليم الخاص المجاني وغير المجاني، مما يعني أن الظروف المعيشية الصعبة أدت إلى تمييز سلبي ضد الإناث في ما يتعلق بنوعية التعليم التي يتلقينها، إذ تشير الأرقام الرسمية للسنة الدراسية ١٩٩٧–١٩٩٨ أن الإناث يشكلن ٤٨,٢% من مجمل المسجلين في المرحلة التعليمية ما قبل الابتدائية و ٤٨,١% من تلامذة المرحلة الابتدائية، وتتفوق نسبة الإناث على الذكور في المرحلتين المتوسطة (٥٢,٥%) والثانوية (٥٤,٦%).

جدول ٥ – توزع التلاميذ بحسب المراحل التعليمية والجنس بالنسبة لقطاعات التعليم للأعوام الدراسية ١٩٩٥ – ١٩٩٦، ١٩٩٦ – ١٩٩٧، ١٩٩٧ – ١٩٩٨ (نسب مئوية)

قطاع التعليم	١٩٩٥ – ١٩٩٦		١٩٩٦ – ١٩٩٧		١٩٩٧ – ١٩٩٨	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
رسمي	**٤٦,٥**	**٥٣,٥**	**٤٦,٧**	**٥٣,٣**	**٤٦,٧**	**٥٣,٣**
• قبل الابتدائية	٥٠,٢	٤٩,٨	٥٠,٢	٤٩,٨	٥٠,٩	٤٩,١
• الابتدائية	٥٠,١	٤٩,٩	٥٠,٦	٤٩,٤	٥٠,٥	٤٩,٥
• المتوسط	٤٢,٥	٥٧,٥	٤٣,٢	٥٦,٨	٤٣,١	٥٦,٩
• الثانوية	٤١,٦	٥٨,٤	٣٩,٩	٦٠,١	٤٠,٠	٦٠,٠
خاص مجاني	**٥٢,١**	**٤٧,٩**	**٥٢,٣**	**٤٧,٧**	**٥٢,٢**	**٤٧,٨**
• قبل الابتدائية	٥٢,٢	٤٧,٨	٥٢,٢	٤٧,٨	٥١,٩	٤٨,١
• الابتدائية	٥٢,٠	٤٨,٨	٥٢,٤	٤٧,٦	٥٢,٣	٤٧,٧
• المتوسط	–	–	–	–	–	–
• الثانوية	–	–	–	–	–	–
خاص غير مجاني	**٥٢,٠**	**٤٨,٠**	**٥٢,٠**	**٤٨,٠**	**٥١,٨**	**٤٨,٢**
• قبل الابتدائية	٥٢,٤	٤٧,٦	٥٢,٣	٤٧,٧	٥٢,١	٤٧,٩
• الابتدائية	٥٣,٠	٤٧,٠	٥٣,٢	٤٦,٨	٥٢,٨	٤٧,٢
• المتوسط	٥٠,٦	٤٩,٤	٥٠,٨	٤٩,٢	٥١,٠	٤٩,٠
• الثانوية	٥٠,٣	٤٩,٧	٤٩,٩	٥٠,١	٤٩,٨	٥٠,٢

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والإنماء.

أما بالنسبة للمراحل التعليمية، فالتعادل شبه تام في القطاع الرسمي بين الإناث والذكور في المراحل قبل الابتدائية والابتدائية. أما في المراحل المتوسطة والثانوية فتتقلص نسبة الذكور بشكل كبير، إذ ينقطع عدد كبير منهم عن الدراسة ابتداء من عمر ١٥ سنة وذلك للالتحاق بسوق العمل. وتجدر الإشارة هنا إلى تفاوت في نسب الانقطاع عن المدرسة بين منطقة وأخرى. فبينما يتابع ٧٥% من الفئة العمرية ١٥-٢٠ سنة تعليمهم في بيروت، تنخفض هذه النسبة إلى ٥٣% في محافظات لبنان الشمالي ولبنان الجنوبي (إدارة الإحصاء المركزي، شباط ١٩٩٨). أما في القطاع الخاص، فالنسب متساوية تقريبا في المرحلة المتوسطة والثانوية ومرد ذلك إلى وضع مالي أفضل . أمّا على صعيد متابعة الدراسة، فالفروقات النوعية ليست مهمة سواء على صعيد لبنان كله أو على صعيد المحافظات.

جدول ٦- تقاطع متابعة الدراسة/ الجنس

متابعة الدراسة	ذكور		إناث		المجموع	
	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية
دون سن الدراسة	١١٤٤٥٤	٥١,٩	١٠٦٢٧٨	٤٨,١	٢٢٠٧٣٢	١٠٠
يتابع في الروضة	٧٠١٦١	٥١,٣	٦٦٦٥٨	٤٨,٧	١٣٦٨١٩	١٠٠
يتابع الدراسة	٤٠٩٩٠٩	٥٠,٧	٣٩٨٣٧٢	٤٩,٣	٨٠٨٢٨١	١٠٠
سبق له المتابعة	٨٠٤٦٢٦	٥١,٧	٧٥٠٢٢٨	٤٨,٣	١٥٥٤٨٥٤	١٠٠
لم يتابع الدراسة	١٤٣٦١٨	٣٦,٧	٢٤٧٥٢٦	٦٣,٣	٣٩١١٤٤	١٠٠
المجموع	١٥٤٢٧٦٨	٤٩,٦	١٥٦٩٠٦٢	٥٠,٤	٣١١١٨٣٠	١٠٠

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤ - ١٩٩٦.

لكن الوضع يختلف عندما ننظر إلى فئة "لم يتابع الدراسة" في جدول ٦. فالفرق شاسع بين الذكور والإناث (٣٦,٧% و ٦٣,٣% بحسب الترتيب) بشكل عام وعلى مستوى المحافظات أيضا"، فقد سجل أعلى تفاوت في محافظة النبطية (١٠,٦٥% للذكور

و٢١,٣٧% للإناث) وبعده في محافظة البقـــاع (٩,٧٠% للذكـور و١٩,١٥% للإنـــاث). ويمكن ربط هذا الأمر بالنسبة المتدنية للإناث المنتسبات إلى مختلف مراحل التعليـــم فـــي هاتين المحافظتين (وزارة الشؤون الاجتماعية ١٩٩٦).

أما بالنسبة للإنجاز الدراسي، فتشير الإحصاءات الرسمية أن أداء الإناث أفضل من أداء الذكور. وتؤكد نتائج الامتحانات الرسمية هذا الأمر. ففي العـــام الدراســـي ١٩٩٤-١٩٩٥ مثلاً، بلغت نسبة نجاح الإناث في الدورة الأولى للشهادة الثانويـــة ٥٧,٧% مقـــابل ٥١,٣% للذكور (الأمين، ١٩٩٧).

من جهة أخرى، شكلت الإناث في العام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦ حوالي ٧٠% من مجموع أفراد الهيئة الإدارية والتعليمية في جميع قطاعات التعليم العام وتوزعت على الشكل التالي في مختلف أقسامه:

	النسبة المئوية	
	إناث	ذكـــور
التعليم الرسمي	٦١,٨	٣٨,٢
التعليم الخاص المجاني	٨٦,٦	١٣,٤
التعليم الخاص غير المجاني	٧٣,٦	٢٦,٤

٢ - التعليم المهني والتقني

لا تزال نسبة الإناث في التعليم المهني والتقني أدنى من نصف مجمـــوع التلاميـــذ المسجلين في هذا القطاع للحصول على شهادات رسمية، وذلك رغم تضاعف عددهن فـــي هذا المجال خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٢. ولقد بلغت هذه النســـبة ٤٤,١% فـــي القطـــاع الخاص و ٣٤% في القطاع العام للسنة الدراسية ١٩٩٥-١٩٩٦.

جدول ٧ – توزع الطلاب المسجلين للحصول على شهادات رسمية على المحافظات وبحسب الجنس في التعليم المهني والتقني الرسمي والخاص ١٩٩٥-١٩٩٦

القطاع الرسمي

المحافظة	ذكور		إناث		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
بيروت	٨١٩	٦٣,٢	٤٧٧	٣٦,٨	١٢٩٦	١٠٠,٠
جبل لبنان – ضواحي بيروت	٢٥٠١	٦٦,٤	١٢٦٧	٣٣,٦	٣٧٦٨	١٠٠,٠
جبل لبنان ما عدا ضواحي بيروت	٥٣٠	٧٤,٤	١٨٢	٢٥,٦	٧١٢	١٠٠,٠
لبنان الشمالي	١٠٥١	٦٦,٢	٥٣٧	٣٣,٨	١٥٨٨	١٠٠,٠
البقاع	٩٨٧	٦٨,٠	٤٦٤	٣٢,٠	١٤٥١	١٠٠,٠
لبنان الجنوبي	١٠٣٧	٦١,٨	٦٤٢	٣٨,٢	١٦٧٩	١٠٠,٠
المجموع العام	٦٩٢٥	٦٦,٠	٣٥٦٩	٣٤,٠	١٠٤٩٤	١٠٠,٠

القطاع الخاص

المحافظة	ذكور		إناث		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
بيروت	٣٠٠٠	٥٩,٨	٦٠١٦	٤٠,٢	٥٠١٦	١٠٠,٠
جبل لبنان – ضواحي بيروت	٥٨٨٦	٥٣,٨	٥٠٥٨	٤٦,٢	١٠٩٤٤	١٠٠,٠
جبل لبنان ما عدا ضواحي بيروت	١٠٣٥	٥٦,٨	٧٨٦	٤٣,٢	١٨٢١	١٠٠,٠
لبنان الشمالي	١٨٨٢	٥٧,٦	١٣٨٨	٤٢,٧	٣٢٧٠	١٠٠,٠
البقاع	٤٢٢	٥٤,٦	٣٥١	٤٥,٤	٧٧٣	١٠٠,٠
لبنان الجنوبي	١٣٨٩	٥٥,١	١١٣٢	٤٤,٩	٢٥٢١	١٠٠,٠
المجموع العام	١٣٦١٤	٥٥,٩	١٠٧٣١	٤٤,١	٢٤٣٤٥	١٠٠,٠

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والإنماء.

لكن الوضع يختلف تماما عندما نشمل في إحصاءات القطاع الخاص التلاميذ المسجّلين للحصول على الإفادات الخاصة التي يمنحها هذا القطاع والمصدق عليها من قبل المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. فقد بلغ مجموع الطلاب في التعليم المهني والتقني الخاص ٣٧٥٧٠ طالبا"، ٦٤,٨٠% منهم يتأهلون للاشتراك في الامتحانات الرسمية المعدة

من قبل المديرية العامة للتعليم المهني والتقني والباقي، أي ٣٥,٢٠% من المجموع، يتأهلون لنيل إفادات خاصة، وتشكل الإناث ٦٠% منهم. ولقد نتج عن هذا الوضع مساواة شبه تامة بين الذكور والإناث في التعليم المهني والتقني الخاص (٥٠,٤% و ٤٩,٦% بحسب الترتيب).

جدول ٨ – توزع الطلاب في التعليم المهني والتقني حسب الجنس وقطاع التعليم على المحافظات للأعوام الدراسية ١٩٩٥ – ١٩٩٦
(نسب مئوية)

المحافظة	١٩٩٥ – ١٩٩٦		
	ذكور	إناث	المجموع
بيروت			
رسمي	٦٣,٢	٣٦,٨	١٠٠,٠
خاص*	٥٤,٩	٤٥,١	١٠٠,٠
جبل لبنان – ضواحي بيروت			
رسمي	٦٦,٤	٣٣,٦	١٠٠,٠
خاص	٥٠,٤	٤٩,٦	١٠٠,٠
جبل لبنان ما عدا ضواحي بيروت			
رسمي	٧٤,٤	٢٥,٦	١٠٠,٠
خاص	٤٢,٢	٥٧,٨	١٠٠,٠
لبنان الشمالي			
رسمي	٦٦,٢	٣٣,٨	١٠٠,٠
خاص	٥١,٥	٤٨,٥	١٠٠,٠
البقاع			
رسمي	٦٨,٠	٣٢,٠	١٠٠,٠
خاص	٤١,٨	٥٨,٢	١٠٠,٠
لبنان الجنوبي			
رسمي	٦١,٨	٣٨,٢	١٠٠,٠
خاص	٥٠,٢	٤٩,٨	١٠٠,٠
المجموع العام			
رسمي	٦٦,٠	٣٤,٠	١٠٠,٠
خاص	٥٠,٤	٤٩,٦	١٠٠,٠

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والإنماء.

أما في ما يتعلق بالتوزيع المناطقي، فقد أحرزت محافظة جبل لبنان مع ضواحي بيروت أعلى نسبة انتساب في القطاع الرسمي (٣٥,٥%) والنسب متساوية بين الذكور والإناث تقريبا" (٣٦,١% و ٣٥,٥% بحسب الترتيب). وقد سجلت أدنى نسبة في هذا القطاع في محافظة جبل لبنان ما عدا ضواحي بيروت، مع تفاوت بين الذكور والإناث (٧,٧% و ٥,١% بحسب الترتيب). على صعيد القطاع الخاص، تستقطب محافظة جبل لبنان مع ضواحي بيروت أعلى نسبة من التلاميذ المنتسبين، وهنا أيضا" النسب المئوية متساوية (٤٥,٩% للذكور ٤٦,٠% للإناث). ولقد حظيت محافظة البقاع على أدنى نسبة (٣,٤%) مع نسب متفاوتة للذكور (٣,٠%) والإناث (٤,٢%).

تجدر الإشارة هنا إلى أن سواد أفراد الهيئة التعليمية في التعليم المهني والتقني ذكور، خلافا لقطاع التعليم العام. وهذا الأمر ينطبق على القطاع الرسمي وكذلك على القطاع الخاص، إذ كان التوزع للعام الدراسي ١٩٩٥ - ١٩٩٦، بحسب المركز التربوي للبحوث والإنماء، على الوجه التالي:

القطاع	نسبة المدرّسين	
	ذكور	إناث
رسمي	٧٠,١	٢٩,٩
خاص	٦٠,٠	٤٠,٠

٣ - التعليم العالي

سجل تطور مهم بنسبة التحاق الإناث بالجامعات خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٥، إذ ارتفعت نسبة الطالبات من ٢٧% في العام الدراسي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ إلى ٤٦,٧% في العام الدراسي ١٩٩٤ - ١٩٩٥. وتشير إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء أن هذه النسبة بلغت ٤٨,٤% في العام الدراسي ١٩٩٥ - ١٩٩٦. وإذا استثني من لائحة الجامعات والمعاهد العليا، الجامعات والمعاهد العليا الدينية حيث نسبة الإناث ضئيلة جدا" والجامعة العربية حيث نسبة الأجانب مرتفعة جدا"، لشكلت الإناث ٥١,٥% من مجموع الطلاب الجامعيين في لبنان. ويعود هذا التفوق بحسب عدنان الأمين إلى:

- زيادة فرص وصول الإناث إلى المرحلة الثانوية وارتفاع نسبة نجاحهن في الامتحانات الرسمية.
- زيادة توفير فرص التعليم الجامعي نتيجة إنشاء مؤسسات جديدة للتعليم العالي في بيروت وخارجها.

جدول ٩ - توزع طلاب الجامعات والمعاهد العليا حسب الجنس للعام ١٩٩٥ - ١٩٩٦

الجامعة	ذكور		إناث		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الجامعات والمعاهد العليا						
• الجامعة اللبنانية	٢٢١٥٥	٤٨,٠	٢٤٠٤٩	٥٢,٠	٤٦٢٠٤	١٠٠,٠
• جامعة القديس يوسف	٢٣٠٠	٤٠,٤	٣٣٩٧	٥٩,٦	٥٦٩٧	١٠٠,٠
• الجامعة الأميركية	٢٧٧٠	٥٥,٦	٢٢٠٩	٤٤,٤	٤٩٧٩	١٠٠,٠
• جامعة روح القدس، الكسليك	١٢١٣	٤٥,٩	١٤٢٩	٥٤,١	٢٦٤٢	١٠٠,٠
• كلية بيروت الجامعية	٢٤٢٣	٥٤,١	٥٠٥٢	٤٥,٩	٤٤٧٥	١٠٠,٠
• معهد هايكازيان	١٣٠	٤٢,٣	١٧٧	٥٧,٧	٣٠٧	١٠٠,٠
• جامعة سيدة اللويزة	١١٠٣	٥٤,٥	٩٢٢	٤٥,٥	٢٠٢٥	١٠٠,٠
• معهد الحكمة العالي للحقوق	٥٦٧	٥٤,١	٤٨١	٤٥,٩	١٠٤٨	١٠٠,٠
• كلية شرق الأوسط	٨٩	٥٦,٧	٦٨	٤٣,٣	١٥٧	١٠٠,٠
• معهد التمريض العالي الوطني	٥٣	٤٩,١	٥٥	٥٠,٩	١٠٨	١٠٠,٠
• جامعة البلمند	٦٥٦	٥٠,٩	٦٣٤	٤٩,١	١٢٩٠	١٠٠,٠
• المعهد العالي لإعداد المعلمين	–	–	١٠	١٠٠,٠	١٠	١٠٠,٠
• جامعة الجنان	٩٢	٤٩,٢	٩٥	٥٠,٨	١٨٧	١٠٠,٠
المجموع	**٣٣٥٥١**	**٤٨,٥**	**٣٥٥٧٨**	**٥١,٥**	**٦٩١٢٩**	**١٠٠,٠**
• جامعة بيروت العربية*	٧٥٧٤	٦٦,٠	٣٨٩٨	٣٤,٠	١١٤٧٢	١٠٠,٠
الجامعات والمعاهد العليا الدينية						١٠٠,٠
• كلية الدعوة الإسلامية	٢١١	٩٦,٨	٧	٣,٢	٢١٨	١٠٠,٠
• جامعة الإمام الاوزاعي الإسلامية	٧١٠	٧١,٨	٢٧٩	٢٨,٢	٩٨٩	١٠٠,٠
• المعهد العالي للدراسات الإسلامية	٤٣	٨١,١	١٠	١٨,٩	٥٣	١٠٠,٠
• معهد القديس بولس للفلسفة واللاهوت	١٢٢	٩٦,٨	٤	٣,٢	١٢٦	١٠٠,٠
• كلية اللاهوت للشرق الأدنى	٢١	٦٧,٧	١٠	٣٢,٣	٣١	١٠٠,٠
• كلية الشريعة الإسلامية	٢٠٩	٧٣,٣	٧٦	٢٦,٧	٢٨٥	١٠٠,٠
• معهد طرابلس الجامعي للدراسات الإسلامية	٩٥	٦٦,٤	٤٨	٣٣,٦	١٤٣	١٠٠,٠
المجموع	**١٤١١**	**٧٦,٥**	**٤٣٤**	**٢٣,٥**	**١٨٤٥**	**١٠٠,٠**
المجموع العام	**٤٢٥٣٦**	**٥١,٦**	**٣٩٩١٠**	**٤٨,٤**	**٨٢٤٤٦**	**١٠٠,٠**

* تجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة الطلاب غير اللبنانيين قد بلغت في:

- كلية الدعوة الإسلامية : ٤٣,٦%
- جامعة بيروت العربية : ٦٠,٦%
- جامعة الإمام الاوزاعي الإسلامية : ٦٤,٣%
- كلية اللاهوت للشرق الأدنى : ٧٧,٤%

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والإنماء، الإحصاءات الأولية للعام الدراسي ١٩٩٥ – ١٩٩٦.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الإناث في الجامعات الرئيسية مرتفعة، وذلك رغم تردي الأوضاع المعيشية والزيادة المستمرة في الأقساط الجامعية. وقد ارتفعت نسبة الإناث في الجامعة اليسوعية من ٣٣,٤% ما قبل اندلاع الحرب الأهلية إلى ٥٩,٦% في العام الدراسي ١٩٩٥ – ١٩٩٦، وفي الجامعة الأمير كية من ٣٠,٢% إلى ٤٤,٤% للفترة الزمنية نفسها وبلغت حصة الإناث في الجامعة اللبنانية الأمير كية (كلية بيروت الجامعية سابقا") ٤٥,٩% من مجموع الطلاب المسجلين للسنة الدراسية ١٩٩٥ – ١٩٩٦. غير أن التطور الأكبر حصل في الجامعة اللبنانية حيث تضاعفت تقريبا" نسبة المنتسبات (من ٢٧,٤% في عام ١٩٧٣ – ١٩٧٤ إلى ٥٢,٠% في عام ١٩٩٥ – ١٩٩٦).

ويمكن تفسير هذا الوضع على الشكل التالي:

- الجامعة اللبنانية جامعة تابعة للدولة تكاليف التعليم فيها متدنية.
- فتح فروع للجامعة اللبنانية في مختلف المناطق، أتاح الفرصة للاناث للتعلم دون الانتقال للسكن في المدينة.

لكن الارتفاع الكمي لعدد الطالبات في الجامعات لم يبدل من نوعية اختصاصاتهن. فهناك اختصاصات، نسبة انخراط الطالبات فيها مرتفعة جدا" كالعلوم الانسانية مثلا". لكنه حصل تراجع واضح في فروع العلوم الانسانية ذات الطابع العام مثل الآداب والعلوم الاجتماعية، لصالح الفروع الاكثر مهنية كالاقتصاد وادارة الاعمال (اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ١٩٩٨).

جدول ١٠ - تقاطع الاختصاص التعليمي / الجنس

الاختصاص التعليمي	ذكـــور		انـــاث		المجمـــوع	
	عـــدد	نسبة مئوية	عـــدد	نسبة مئوية	عـــدد	نسبة مئوية
غيـر مبيـن	٥٩٦٩	٦٠,٧	٣٨٦٢	٣٩,٣	٩٨٣١	١٠٠
زراعــة	١٩٥٩	٦٦,٢	١٠٠١	٣٣,٨	٢٩٦٠	١٠٠
تقني أو هندسي	٦٦٣٨٣	٨٣,٠	١٣٦٠٤	١٧,٠	٧٩٩٨٧	١٠٠
علــوم	٩٤٩٢	٥٣,٦	٨٢٠٩	٤٦,٤	١٧٧٠١	١٠٠
طب وخدمات طبية	١٤٩٣٠	٤٩,٠	١٥٥١٢	٥١,٠	٣٠٤٤٢	١٠٠
حقوق أو علوم سياسية	١٩٧٨٣	٥٦,٧	١٥١٢٠	٤٣,٣	٣٤٩٠٣	١٠٠
آداب أو علوم انسانية	١٧١٤٥	٣١,٨	٣٦٦٩٨	٦٨,٢	٥٣٨٤٣	١٠٠
دار معلمين	٣١١٩	٢٨,٣	٧٨٨٧	٧١,٧	١١٠٠٦	١٠٠
إدارة وخدمات	٥١٤٤٦	٥٤,٨	٤٢٣٦١	٤٥,٢	٩٣٨٠٧	١٠٠
اختصاصات غير ذلك	١١٥٥٤	٤١,١	١٦٥٤٥	٥٨,٩	٢٨٠٩٩	١٠٠
تعليم عام	٤٣٣٠٤٤	٤٧,١	٤٨٥٦٢٠	٥٢,٩	٩١٨٦٦٤	١٠٠
غير معني	٩٠٧٩٤٥	٤٩,٦	٩٢٢٦٤٢	٥٠,٤	١٨٣٠٥٨٧	١٠٠
المجـــوع	١٥٤٢٧٦٩	٤٩,٦	١٥٦٩٠٦١	٥٠,٤	٣١١١٨٣٠	١٠٠

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤ - ١٩٩٦.

من ناحية أخرى، يلاحظ أن ارتفاع نسبة الاناث في التعليم العالي لن يؤدي الـــى انخراطهن في الجسم التعليمي الجامعي، حيث تمثل النساء ربع المدرسين في الجامعات.

جدول ١١ – توزع أفراد الهيئة التعليمية حسب الجنس
في بعض الجامعات ١٩٩٥ – ١٩٩٦

الجامعة	ذكر		انثى		المجموع	
	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية
الجامعة اللبنانية	٢٧٩١	٧٩,٥	٧١٩	٢٠,٥	٣٥١٠	١٠٠,٠
جامعة بيروت العربية	٢٢٨	٦٨.٥	١٠٥	٣١,٥	٣٣٣	١٠٠,٠
جامعة القديس يوسف	٩٩٨	٦٧,٢	٤٨٧	٣٢,٨	١٤٨٥	١٠٠,٠
الجامعة الاميركية	٣١٠	٦٠,٠	٢٠٧	٤٠,٠	٥١٧	١٠٠,٠
كلية بيروت الجامعية	١٧٤	٦٢,٤	١٠٥	٣٧,٦	٢٧٩	١٠٠,٠
جامعة الروح القدس الكسليك	٤١٢	٧٧,٧	١١٨	٢٢,٣	٥٣٠	١٠٠,٠
المؤسسات التعليمية الأخرى	٥٩٨	٧٦,١	١٨٨	٢٣,٩	٧٨٦	١٠٠,٠
المجموع العام	٥٥١١	٧٤,١	١٩٢٩	٢٥,٩	٧٤٤٠	١٠٠,٠

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والإنماء

III – استنتاجات وتوصيات

أبرز هذا التقرير وجود تمايز نوعي في قطاع التعليم في لبنان بالرغم من المساواة الكمية بين الذكور والإناث في معظم مراحل التعليم. وهذا الأمر ناتج عن:

- نسبة أمية عالية عند الإناث إذا ما قورنت بنسبة أمية الذكور؛
- تدفق الإناث إلى القطاع التعليمي الرسمي في مختلف مراحل التعليم العام حيث تفوق نسبهن نسب الذكور؛
- نسب ذكورية مرتفعة في القطاع التعليمي الخاص؛
- نسبة متدنية للإناث في التعليم المهني والتقني الرسمي، ويعود ذلك إلى الأعراف الاجتماعية التقليدية من جهة، ونوعية الاختصاصات المتوفرة التي لا تتماشى، في غالب الأحيان، مع حاجات سوق العمل، من جهة أخرى؛
- التجمع الأعلى لنسب الإناث في الجامعة اللبنانية "وتأنيث" بعض الكليات فيها؛

- حصر مكانة هامة للإناث في هيئات التدريس في المرحلتين الابتدائية والثانوية إذ تبلغ نسبة الإناث أوجها في المدارس الخاصة وجميعها مدارس ابتدائية.

يتبين مما ورد أعلاه أن إزالة التمايز النوعي في قطاع التعليم في لبنان يتطلب:

- بذل مجهود خاص لمحو الأمية وذلك في كافة المناطق اللبنانية. فبالرغم من تحسن المستويات التعليمية، لا تزال الفروقات المناطقية قائمة ويمكن في هذا المجال العمل أيضا على زيادة الوعي العام حول ضرورة تعليم الإناث وكذلك حول العلاقة الوثيقة بين التعليم والتوظيف؛
- تحسين المستوى التعليمي في القطاع الرسمي بالرغم من الصعوبات التي يجب مواجهتها إن على صعيد العنصر البشري أو على صعيد الحاجات المالية؛
- وضع برنامج للتعليم المهني والتقني وفقا لحاجات السوق وتشجيع الإناث على الالتحاق به؛
- توجيه الطلاب الجامعيين إلى اختصاصات تسمح لهم بالانخراط في سوق العمل لاحقا وذلك عبر القيام بدراسات ميدانية تفسح المجال لتحديد معالمها.

ببيليوغرافيا

الأمم المتحدة، إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، المرأة في اقتصاد عالمي متغير، الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ عن دور المرأة في التنمية، نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩٥.

الأمين عدنان (إشراف)، التعليم العالي في لبنان، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ١٩٩٧.

الأمين عدنان، المرأة والتربية، اللجنة الوطنية لإعداد الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل المستقبلية للمرأة في لبنان بالتعاون مع اليونيفيم، حزيران ١٩٩٦.

الأمين عدنان، التعليم في لبنان، زوايا ومشاهد بيروت، دار الجديد، ١٩٩٤.

أنطون جوزف، طلبة التعليم العالي في لبنان للسنة الجامعية: ١٩٩٤ - ١٩٩٥، بيروت، دار الفجر، ١٩٩٦.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان، بيروت، كانون الثاني، ١٩٩٧.

بيضون أحمد، بنات لبنان في المدارس، مهرجان للمساواة ام حزام بؤس جديد، المجلس النسائي اللبناني ومؤسسة فريدريش ايبرت، لبنان، مؤتمر الإعلام ودوره في مشاركة المرأة في الإنماء، ١٠ - ١١ كانون الأول ١٩٩٣، بيروت.

الجمهورية اللبنانية، إدارة الإحصاء المركزي، تطور عدد التلاميذ في المدارس ١٩٧٣ - ١٩٩٤، دراسات إحصائية، العدد ١، بيروت، تشرين الثاني ١٩٩٥.

الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية والمساكن، ١٩٩٤ - ١٩٩٦.

الجمهورية اللبنانية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والإنماء، الإحصاءات الأولية للعام الدراسي ١٩٩٥ - ١٩٩٦، سن الفيل، مطبعة المركز التربوي للبحوث والإنماء.

الجمهورية اللبنانية، إدارة الإحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر في عـــام ١٩٩٧، دراسات إحصائية، العدد ٩، بيروت، شباط ١٩٩٨.

حوري، م. وآخرون، دراسة العلاقة بين التربية وسوق العمل في لبنان – قطاعا التجـــارة والخدمات، المركز التربوي للبحوث والإنماء، مكتب البحوث التربوية، ١٩٨٠.

شعراني، آمان، المرأة وتكافؤ الفرص التعليمية، اللجنة الوطنية اللبنانيـــة للتربيــة والعلــم والثقافة (الاونسكو)، الحلقة الدراسية حول "حقوق المرأة في لبنان: واقع وآفاق فـــي إطـــار البناء الوطني"، آذار ١٩٩٣.

اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، واقع المرأة اللبنانية ١٩٩٦ – ١٩٩٧، أرقام ومعـــان، مؤسسة لاسورس ١٩٩٨.

مصرف لبنان، التقرير السنوي ١٩٩٦، بيروت، مطبعة جوزف رعيدي.

مراجع باللغة الانكليزية

Buvinic M., Gwin C., and Bates L., Investing in Women: Progress and Prospects for the World Bank, Policy Essay No. 19, Washington: Johns Hopkins University Press, 1996.

Hill, M. A. and E. M. King, "Women's Education in Developing Countries: An Overview", in Women's Education in Developing Countries - Barriers Benefits and Policies, edited by Elizabeth M. King and M . Anne Hill, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1993, pp. 1- 50.

Khalaf, Mona, "Women and Education in Lebanon" Al-Raida, Volume XI, N. 68, Winter 1995, pp. 12 - 15.

Sadeghi, J. M. The Relationship of Gender Difference in Education to Economic Growth: A Cross-Country Analysis, Economic Research Forum, Working Paper Series, Working Paper 9521.

El-Sanabary, Nagat, "Middle East and North Africa", in Women's Education in Developing Countries - Barriers Benefits and Policies, edited by Elizabeth M. King and M. Anne Hill, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1993, pp. 136 - 174.

UNESCO/ UNDP, Lebanon: Human Resources Sector Analysis (phase 1), Education Section Brief, 12 May 1993 (unpublished).

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, Women's Research and Development Opportunities in Selected ESCWA Member Countries, New York, 1998.

World Bank, Human Development Sector, Middle East and North Africa Region, Education in the Middle East and North Africa : A Strategy Towards Learning for Development, June 11, 1998 (unpublished).

التمايز النوعي في مجال النشاط الاقتصادي في لبنان

بحث من إعداد
الدكتور نجيب عيسى

المحتويات

في الوقت الحاضر ، تهتم الدراسات المتعلقة بنوع الجنس (الجندر) من جهة بتتبع تجليات التمايز بين المرأة والرجل في مختلف نواحي الحياة وقياس التقدم الذي تحقق في العقود الماضية على صعيد تقليص الفروقات بين الجنسين ومن جهة ثانية بتحليل الأوليات المتحكمة بهذا التمايز واتجاهاته.

وبهذا الخصوص تشدد الدراسات المتخصصة (١) على انه بالرغم من وجوه الاختلاف الكثيرة والكبيرة احياناً بين مختلف بلدان العالم، وخصوصاً بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة، فإن الهوة لا تزال عموماً واسعة بين التقدم الملحوظ الذي حققته المرأة على صعيد اكتساب القدرات (تعليم، صحة، غذاء...) من ناحية، والفرص المتاحة امامها لاستخدام هذه القدرات من ناحية ثانية، لا سيما في مجالي السياسة والعمل.

وفي مجال العمل تحديدا، ترى هذه الدراسات أن مظاهر التمايز بين الجنسين لا تزال كثيرة وفاقعة. وفي مقدمتها ان المرأة مقارنة بالرجل، تعمل عموما لوقت اطول، ولكن الجزء الاكبر من عملها يبقى غير مدفوع الأجر. ذلك أن بعض الاعمال التي تقوم بها المرأة، والتي تستغرق وقتاً طويلاً نسبياً، هي اصلاً أعمال غير معترف بها كنشاطات اقتصادية. فلا يأخذها نظام الحسابات القومية بعين الاعتبار، بالرغم من أهمية هذه الاعمال لرفاه الأسرة والمجتمع (الاعمال المنزلية، العناية بالأولاد، بعض النشاطات الانتاجية لاستهلاك الأسرة الخاص). وبعض الاعمال الاخرى التي تمارسها المرأة تبقى، بالرغم من اندراجها في الحسابات القومية، غير مدفوعة الأجر، وهي الاعمال التي تقوم بها المرأة - والاولاد - (خصوصاً في البلدان النامية) في نطاق المشاريع الانتاجية الأسرية.

تأتي بعد ذلك مظاهر التمايز في سوق العمل بمعناه الحديث (أي العمل المدفوع الأجر) ومن أبرز ما ترتكز عليه الدراسات المذكورة:

- أن المرأة عموما، اكثر تعرضاً من الرجل للبطالة ونقص العمالة.
- أن موقع المرأة في العمل هو عموماً ادنى من موقع الرجل. فهي اقل احتلالاً لمناصب قيادية وادارية وتنظيمية عليا. وبالتالي اقل مشاركة في صنع القرارات الاقتصادية.
- أن المرأة لا تتوجه عموما للعمل في القطاعات الحديثة المنتجة للسلع. وتتوجه اكثر للعمل في قطاع الخدمات.
- أن المرأة تعمل اكثر من الرجل في القطاع غير الرسمي (أو غير النظامي).
- أن المرأة تتقاضى مقابل عملها، عموماً، اجوراً أقل من الاجور التي يتقاضاها الرجل.

ولما كان انخراط الانسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص في مجال العمل، يخضع لعوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية كثيرة، فإن تجليات هذه الظاهرة في فترة زمنية محددة تأتي نتاجاً لمنحى معين اخذه في الفترات السابقة تطور البنى الانتاجية والثقافية والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية. لذلك لا يمكن ان يكون لمختلف هذه العوامل التأثير نفسه على عملية التمايز النوعي في العمل في مختلف البلدان والحقب الزمنية. من هنا على الدراسات المتناولة تحليل الاواليات التي تتحكم بعملية التمايز أن تركز على الاوضاع الخاصة بكل بلد من البلدان.

وإذا كانت مهمتنا فيما يلي هي دراسة تجليات التمايز النوعي وحركته وأوالياته في مجال العمل عموماً، والنشاط الاقتصادي خصوصاً، في لبنان تحديداً، فإن هذه المهمة لا تبدو للمتصدي لها على جانب كبير من اليسر ، بسبب عدم توفر البيانات والدراسات الإحصائية والنوعية الكافية. فإذا كانت السنوات القليلة الماضية قد حفلت بعدد لا يستهان به من المسوحات الإحصائية والدراسات التي يمكن استغلال نتائجها لإظهار وقياس الكثير من تجليات التمايز النوعي على صعيد النشاط الاقتصادي (٢) ، فإن جوانب اخرى من هذا التمايز لا يمكن قياسها من خلال هذه المسوحات. ونفتقر اكثر الى البيانات الإحصائية اللازمة للإحاطة بجميع جوانب التقدم الحاصل على صعيد تضييق الهوة بين الجنسين (٣) . ونفتقر بشكل حادّ (إلى حد الغياب الكامل) الى الدراسات الميدانية النوعية التي تتناول تأثير مختلف العوامل (خصوصاً الاجتماعية والثقافية) على حركة التمايز. في هذا الإطار إذن ، سنحاول استغلال ما هو متوفر من معطيات لتقديم صورة ، قدر الإمكان واضحة ، عن تجليات التمايز النوعي وأوالياته في مجال العمل والنشاط الاقتصادي في لبنان وذلك من خلال عناوين اربعة رئيسية (٤) :

١- التمايز النوعي على صعيد المشاركة في النشاط الاقتصادي.

٢- التمايز النوعي على صعيد خصائص القوى العاملة.

٣- التمايز النوعي على صعيد العائد (أو الدخل) من العمل.

٤- خلاصات وتوجهات عامة.

١- التمايز النوعي على صعيد مستوى المشاركة في النشاط الاقتصادي

أ- التقدم الحاصل على صعيد مشاركة الاناث في النشاط الاقتصادي:

في خلال ربع القرن ١٩٧٠-١٩٩٥، حققت المرأة اللبنانية تقدماً واضحاً على صعيد المشاركة في النشاط الاقتصادي فأرتفع معدل النشاط الاقتصادي الخام للاناث من ٩,٥% في عام ١٩٧٠ الى ١٣,٤ % في أواخر عام ١٩٩٥.

وبذلك ارتفعت نسبة العاملات فعلاً خلال الفترة المذكورة من ١٧,٥% إلى ٢٠,٨% من مجموع القوى العاملة. ونلاحظ (الجدول -١-) أن هنالك ارتباطاً بين مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ومستواها التعليمي . فكلما ارتفع هذا الأخير ، ارتفع معدل النشاط الاقتصادي لديها. ففي أواخر العام ١٩٩٥، كان معدل النشاط الاقتصادي عند العاملات اللواتي انهين مرحلة التعليم الابتدائي لا يتجاوز ٨% ويرتفع هذا المعدل الى ١٣,٧ % عند اللواتي انهين مرحلة التعليم المتوسط والى نحو ٣٠ % عند اللواتي أنهين مرحلة التعليم الثانوي ثم يقفز الى نحو ٦٠ % و٧٣ % عند اللواتي انهين ، على التوالي ، مرحلة التعليم الجامعي والدراسات العليا. لكن يبدو أن المستوى التعليمي ليس العامل الوحيد الكامن وراء تحسن معدل النشاط الاقتصادي للمرأة في لبنان ، إذ يظهر من مقارنة البيانات العائدة لعامي ١٩٧٠ و١٩٩٧ ان معدلات النشاط الاقتصادي للواتي انهين المرحلة الجامعية قد زادت بين العامين . وأن انخفاضاً في معدلات النشاط الاقتصادي قد حصل للواتي انهين المرحلة الثانوية من فئتي الاعمار ٢٠-٢٤ سنة و٢٥-٢٩ سنة (٥) . مما يعني تدخل عوامل اخرى ، كتدهور الاوضاع المعيشية أو / وتغيير حاصل في اختصاصات الجامعيات في الحالة الاولى، وازدياد نسبة المتابعات للدراسة بعد المرحلة الثانوية او / و انخفاض قيمة الشهادة الثانوية في سوق العمل في الحالة الثانية . من ناحية ثانية نلاحظ خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥ تأخراً للمرأة في دخول سوق العمل. فمعدل النشاط الاقتصادي الذي كان عند الاناث من الفئة العمرية ١٠-١٤ سنة ٦,٦% في عام ١٩٧٠ انخفض الى٠,٦% في أواخر ١٩٩٥ ، كما انخفض معدل النشاط الاقتصادي عند الاناث من الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة من ١٥,٨ % الى ٦,٤ % (الجدول -٢-) . ولا شك في أن السبب الرئيسي لهذا الانخفاض يكمن في زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم لفئتي الاعمار هاتين من الاناث.

ب- الفروقات بين الجنسين على صعيد مستوى المشاركة في النشاط الاقتصادي:

بالرغم من التقدم الذي حققته المرأة اللبنانية على صعيد المشـاركة فـي النشـاط الاقتصادي ، فإن الهوة لا تزال واسعة نسبياً بينها وبين الرجل اللبناني على هذا الصعيـد. فمقابل ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي الخام عندها من ٩,٥ % الى ١٣,٤ % خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥ ، ارتفع هذا المعدل عند الرجل من ٤٣,٩ % الى ٥٣,٢% طبعاً إن العامل الرئيسي الكامن وراء هذا الفارق الكبير هو نفسه الكامن وراء الفارق الموجود في جميـع البلدان، وخصوصاً في البلدان النامية، بين معدلات النشاط الاقتصادي عند الاناث والذكور، أي ممارسة المرأة لاعمال لا تعتبرها الحسابات القومية في عداد النشـاطات الاقتصاديـة كالأعمال المنزلية والعناية بالاولاد . غير انه تنقصنا البيانات الكمية والنوعية (وبـالتحديد تلك المتعلقة باستعمالات الوقت لدى كل من الذكور والاناث في لبنان) اللازمـة لمعرفـة تأثير هذا العامل بشكل دقيق . ومع ذلك يمكن ان نكوّن فكرة تقريبية عن الموضوع مـن خلال الفروقات الواضحة في معدلات النشاط الاقتصادي بحسب الوضع العائلي. ففي أواخر ١٩٩٥، كان معدل النشاط الاقتصادي عند العازبات نحو ٢١ % وعند المخطوبـات نحـو ٢٧% وعند المطلقات نحو ٤٠ % في حين انه لم يتجاوز ١٠,٦ % عند المتزوجات. أمـا هذه المعدلات لدى الذكور فهي نحو ٤٤ % عند العازبين ونحو ٩٦ % عنـد المخطوبيـن ونحو ٨١ % عند المطلقين مقابل ٨٥% عند المتزوجين . وهكذا فإننا نلاحظ ان العازبـات والمطلقات والهاجرات ازواجهن، يشكلن نحو ٦٤ % من مجموع العاملات (٣٧ % عنـد الرجال) مقابل ٣٠% من المتزوجات (٦١ % عند الرجال) (٦) .

ولكن الظاهرة التي تتطلب المزيد من التحليل والتفسير هي التي تتمثل بالانخفـاض الواضح لمشاركة المرأة اللبنانية في النشـاط الاقتصـادي ، حتـى بالمعـايير العالميـة ، وخصوصاً بالنسبة للبلدان النامية. ففي حين تشكل النساء كمتوسط نحو ٣٨ % من مجمـوع القوى العاملة في البلدان النامية (نحو ٤٤ % في البلدان الصناعية المتقدمة) فإن نسبتهن في لبنان لا تصل إلى ٢١ %.

بالتأكيد لا يمكن أن نقول بأن الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة في لبنان فـي الوقت الحاضر، تبدي اتجاه انخراط المرأة في النشاط الاقتصادي مقاومة اشد ممـا تبديـه الظروف السائدة في سائر البلدان النامية . فهذه مقولة تدحضها اعتبارات عديدة ، منها على سبيل المثال لا الحصر أن لبنان يأتي في مقدمة البلدان النامية لناحية انتشار تعليـم الإنـاث ومستوياته العالية ، ولناحية انتشار اساليب الحياة الغربية (الاستهلاكية والسـلوكية) علـى

نطاق واسع ... إذن يجب التفتيش عن الاسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة في نواحٍ أخرى . وهذه يمكن برأينا ، حصرها في ثلاث:

أولاً: بالرغم من احتمال وجود خلل إحصائي ادى الى تقليل نسبة العمل الزراعي لدى الإناث في لبنان ، فإن حجم العمالة الكلية في هذا القطاع قد شهد انخفاضاً كبيراً بحيث لم يعد يشكل العاملون في هذا القطاع اكثر من ٨ % من مجموع القوى العاملة . كذلك وبموازاة ذلك ارتفعت كثيراً نسبة التحضر في لبنان (اكثر من ٨٠%) . في حين ان حجم العمالة الزراعية في البلدان النامية لا يزال كمتوسط اكثر من ٣٠ % من العمالة الكلية . كذلك فإن نسبة التحضر لا تزال كمتوسط اقل بكثير من مستواها في لبنان. والعمالة النسائية في البلدان النامية تتركز بشكل رئيسي في الارياف بشكل عام وفي قطاع الزراعة بشكل خاص .

ثانياً : لم يترافق الانخفاض الكبير في العمالة الزراعية في لبنان مع ازدياد في العمالة في القطاع الصناعي بسبب عدم توسع هذا القطاع وتنوعه . وبشكل خاص بسبب الحرب الاهلية . اضف الى ذلك الركود الاقتصادي العام الذي لا يزال مستمراً حتى الآن.

ثالثاً : انخفاض مستوى الاجور الذي يمارس اثره السلبي على النشاط الاقتصادي للمرأة في لبنان من ناحيتين :

فمن ناحية يجعل هذا الانخفاض النساء المتعلمات من الطبقة الوسطى يحجمن عن الانخراط في سوق العمل ، لأن الأجور التي سيحصلن عليها لا تكفي حتى لتغطية التكاليف المترتبة على انصرافهن، حتى الجزئي ، عن مزاولة الاعمال المنزلية (خادمة ، حضانة خارجية للأطفال ....) . مع العلم أن اماكن العمل في لبنان لا تقدم حداً ادنى من الخدمات يعوض على المرأة غيابها عن المنزل.

ومن ناحية ثانية ، فإن النساء من الطبقة الغنية (وهي في لبنان اعرض منها في معظم البلدان النامية) لا يجدن اصلاً حاجة مادية للعمل، خصوصاً مع المستويات المتدنية للأجور . وهنا لا بد من الإشارة إلى أن إحجام النساء من الشرائح الميسورة في المجتمع اللبناني عن العمل ، لا يعني في اكثر الاحيان ، انصرافهن للاعمال المنزلية والعناية بالأولاد . فهذه المهمات اصبحت من اختصاص العمالة النسائية الاجنبية.

ج- الفروقات بين الجنسين على صعيد البطالة

على عكس ما هو شائع في معظم البلدان ، بما فيها البلدان النامية، فإن معدل البطالة في لبنان عند النساء كان في سنة ١٩٩٥ أقل من معدل البطالة عند الرجال ٥,٦ % (٢,٢ % عند اللواتي سبق لهن العمل و ٣,٤ % عند اللواتي لم يسبق لهن العمل) مقابل ٧,٧ % (٣ % عند الذين سبق لهم العمل و٤,٧ % عند الذين لم يسبق لهم العمل) . هذا مع العلم أن معدل البطالة عند النساء لم يسجل في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥ سوى ارتفاع طفيف ، من ٥,٣ % إلى ٥,٦ % والأرجح أن السبب في هذه الظاهرة يعود الى امتناع قسم كبير من النساء اللواتي يرغبن في العمل عن التفتيش او التصريح عن انهن يفتشن عن عمل لاقتناعهن بعدم وجود فرص عمل مجزية بما فيه الكفاية. وعلى كل فإن أحدث المسوحات تشير الى أن النساء يجدن صعوبة اكثر من الرجال في الخروج من حالة البطالة. فبحسب دراسة سوق العمل (٧) ، فإن ٢٢,٩ % من اللواتي كن عاطلات من العمل منذ بداية شهر تموز ١٩٩٥ ، استطعن في ١٩٩٧ ايجاد فرصة عمل . مقابل ٣٣,٣% ممن كانوا خلال المدة نفسها عاطلين عن العمل من الذكور ، هذا مع العلم ان مستوى الاناث التعليمي كان اعلى من مستوى الرجال من الفئة نفسها.

ومن ناحية ثانية نلاحظ ان معدل البطالة عند اللواتي يبحثن عن عمل لأول مرة من الشابات هو في ازدياد مستمر ٤,٩ % في عام ١٩٩٧ و ٧,١ % في عام ١٩٩٥ و١٧,٢ % في عام ١٩٩٧ (٨) .

٢- التمايز النوعي في خصائص القوى العاملة:

أ- توزيع القوى العاملة حسب الجنس وفئات الاعمار:

نلاحظ أن الاتجاه في العقود الماضية كان نحو تأخر المرأة في دخول سوق العمل. فالعاملات من فئة الاعمار ١٥-١٩ سنة هبطت نسبتهن ضمن مجموع العاملات من ١٥,٦% في عام ١٩٧٠ إلى ٤,٢ % في عام ١٩٩٥. والعاملات من فئة الاعمار ٢٠-٢٤ انخفضت نسبتهن خلال الفترة نفسها من ١٩,٤ % إلى ١٦,١ % . في حين ارتفعت نسبة العاملات من فئة الاعمار ٢٥-٤٩ سنة من ٤٦,٨ % الى ٦٨ % (الجدول٣). ولا شك في ان ارتفاع سن المرأة المنخرطة في سوق العمل عائد بشكل رئيسي الى ازدياد نسبة إلتحاق الاناث بالمراحل العليا من التعليم . غير ان العاملات لا يزلن في عام ١٩٩٥ اكثر فتوة من العاملين الذكور . فنسبة العاملات من الفئة العمرية ٤٥ سنة وما دون ، كانت في

العام المذكور نحو ٨٢ % من مجموع العاملات . في حين ان نسبة العاملين من الفئة العمرية نفسها لم تشكل سوى ٦٨ % (الجدول -٣) . وهذا عائد الى حد بعيد ، الى ترك قسم من العاملات اعمالهن بسبب الزواج.

ب- توزيع القوى العاملة حسب الجنس والمستوى التعليمي:

حققت المرأة العاملة اللبنانية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥ تقدماً كبيراً على صعيد التحصيل العلمي، فنسبة الاميات واشباه الاميات (٩) من مجموع القوى العاملة من الاناث، هبطت نسبتهن من ٥٧,٨ % في عام ١٩٧٠ إلى ١٦,٦ % في عام ١٩٩٥. وارتفعت خلال الفترة نفسها نسبة الثانويات من ٨,٦ % الى ٢٨,٦ % وقفزت نسبة الجامعيات من ٣,٤ % الى ٢٤,٥ % (الجدول (-٤-) . بحيث أصبح المستوى التعليمي للمرأة العاملة في عام ١٩٩٥ أفضل من مستوى الرجل إذ أن نسبة الاميين واشباه الاميين تبلغ في العام المذكور ٢٣ % من مجموع القوى العاملة من الذكور ونسبة العاملين في المستوى الابتدائي تبلغ ٢٨,٧ % (مقابل ١٣,٧ % عند الاناث) ، في حين أن نسبة الجامعين لا تتعدى ١٢,٦% (الجدول نفسه) . وهذا لا يعني أن المستوى التعليمي للاناث بشكل عام قد اصبح في لبنان افضل من المستوى التعليمي للرجل. وإنما يعني بالدرجة الأولى (وهذا ما سنراه لاحقاً) ان عمل المرأة أصبح ، بعد ارتفاع مستواها التعليمي ، يتركز في المهن التي تتطلب مستوى تعليمياً مرتفعاً نسبياً (مهنة التعليم ، المهن الوسيطة ، المهن الحرة...) فنحو ٨٣,٥ % من العاملات الجامعيات يمارسن هذه المجموعات الثلاث من المهن. و٥٥ % من العاملات من المستوى الثانوي يمارسن مهنة التعليم ومهناً وسيطة (١٠) .

ج- توزيع القوى العاملة حسب الجنس وقطاع الانتاج:

الملاحظة الرئيسية في هذا المجال هي : تراجع نشاط المرأة في القطاعات المنتجة للسلع (الزراعة والصناعة) مقابل زيادة نشاطها في قطاع الخدمات . فخلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥ هبطت نسبة العاملات في الزراعة من ٢٥,٩% من مجموع القوى العاملة من الاناث الى ٤,١ % فقط . كما انخفضت نسبتهن في قطاع الصناعة والبناء من ٢٠,٢ % الى ١٤,٨ % . وبالمقابل ارتفعت نسبة العاملات في قطاع الخدمات من ٥٤ % الى ٨١%. وداخل قطاع الخدمات ارتفعت نسبة العاملات في البنوك والوساطة المالية من ٣,٣% إلى ٩,١ % ونسبة العاملات في الخدمات الاجتماعية من ٢٥,٦ % الى ٤١,٩ % (الجدول -٥-) . أما ارتفاع نسبة العاملات في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق وانخفاض نسبة العاملين في قطاع الخدمات الشخصية ، فلا يشير ان الى اتجاهات فعلية. لأنه حصل

تبدل في النشاطات التي يضمها كل من هذين القطاعين . فانتقلت خدمات التصليح والصيانة من قطاع الخدمات الشخصية الى قطاع التجارة.

ولا يمكن رد هذا التحول في عمالة النساء من القطاعات المنتجة للسلع الى القطاعات الخدمية فقط الى انخفاض العمالة الزراعية ، ومحدودية التوسع والتنوع في القطاع الصناعي ، لأن نسبة الاناث من مجموع العاملين في كل من قطاعي الزراعة والصناعة ، قد انخفضت بدورها من نحو ٢١ % الى نحو ١١ % في الزراعة ومن نحو ١٦ % الى ١٠,٦ % في الصناعة والبناء (الجدول نفسه). مما يدل على ان هنالك عوامل اخرى وراء هذا التحول نحو القطاعات الخدمية التي ارتفعت نسبة العاملات فيها. فاصبحت نسبة الاناث تشكل ٥٢,٣ % من مجموع العاملين في قطاع الخدمات الاجتماعية (التعليم ، الصحة ..) ، بعد ان كانت هذه النسبة ٢٩,٢ % واصبحت نسبة الاناث في قطاع البنوك والخدمات المالية تشكل ٣٠,٧ % من مجموع العاملين في هذا القطاع ونسبة العاملين في التجارة والسياحة ١٥,١ % بعد ان كانت ٦,٣ % (الجدول نفسه) . ولا شك في ان ارتفاع مستوى المرأة التعليمي تأتي في مقدمة الاسباب الأخرى لهذا التحول.

د- توزيع القوى العاملة حسب الجنس وملكية قطاع العمل:

العاملات في القطاع الخاص يشكلن في عام ١٩٩٥ نحو ٨٥ % من مجموع العاملات مقابل ١٣,٧ % يعملن في القطاع العام و٠,٩ % يعملن في القطاع الأهلي . وهذا التوزيع لا يختلف كثيراً عن توزيع القوى العاملة من الذكور (الجدول -٦-) . وفي حين ان نسبة الاناث في مجموع القوى العاملة في القطاع الخاص هي تقريباً النسبة نفسها على مستوى القوى العاملة الاجمالية في لبنان (نحو ٢١ %) ، نلاحظ ان نسبة النساء في مجموع القوى العاملة في القطاع العام هي ادنى من ذلك (نحو ١٨ %) . وذلك عائد الى تدني نسبة النساء العاملات (ان لم يكن غيابهن كلياً) في قطاعات الجيش وقوى الأمن الداخلي . غير ان نسبة الاناث في مجموع العاملين في القطاع الأهلي تكاد توازي نسبة الذكور (الجدول نفسه) . وانخفاض نسبة العاملات في القطاع العام في لبنان ظاهرة تسترعي الانتباه. ذلك ان هذه النسبة هي اعلى من ذلك بكثير في معظم بلدان العالم ، خصوصاً عند النساء المتعلمات. ذلك ان القطاع العام يؤمن عادة للنساء من الضمانات والتقديمات الاجتماعية والمساواة في الاجور مع الرجال اكثر مما هو الحال في القطاع الخاص . ومن الأسباب الرئيسية لانخفاض نسبة العاملات في القطاع العام يأتي اولاً : انخفاض حجم هذا القطاع عندنا مقارنة مع سائر بلدان العالم . فحجم العمالة الاجمالية فيه يتراوح ما بين ١٤ و ١٨ % فقط من مجموع القوى العاملة. ويأتي ثانياً: تدني مستوى

الأجور في القطاع المذكور ، مقارنة بمستوى الاجور في القطـــاع الخـــاص ، خصوصـــاً بالنسبة للمهن التي تتطلب مستوى مرتفعاً نسبياً من التعليم.

هـ- توزيع القوى العاملة حسب الجنس ونظامية قطاع العمل:

لا تتوفر بيانات خاصة بالعاملين في القطاع غير النظامي (او غير الرسمي) فـــي لبنان (١١) . ولكن مقارنة حجم القوى العاملة الاجمالية بمجموع العاملين في القطاع العـــام والعاملين في القطاع الخاص المستفيدين من خدمات صندوق الضمان الاجتماعي والعـــاملين في القطاع الزراعي اضافة الى ارباب العمل ، تظهر فرقاً يصل الى نحـــو ربـــع(٢٥ %) القوى العاملة الاجمالية . ولا شك في ان الجزء الاكبر من هذا الفرق يمكن ادراجـــه فـــي عداد قطاع العمل غير النظامي . ولكن مع الأسف ليس لدينا من المعطيات ما يســـمح لنـــا بتقدير نسبة النساء العاملات في هذا القطاع الأخير بشكل عام . وانمـــا هنـــالك معلومـــات جزئية تشير الى انه لا يوجد تمايز نوعي يذكر على صعيد العاملين في القطاع الصنـــاعي غير النظامي والذي يقارب حجم العمالة فيه نحو ثلث حجم العمالة في القطـــاع الصنـــاعي ككل(١٢) .

و- توزيع القوى العاملة حسب الجنس والوضع في العمل:

في خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥ ، ارتفعت نسبة الاجـــيرات مـــن ٦٢,٥ % الـــى ٨٥,٦% من مجموع العاملات . وانخفضت بالمقابل نسبة العاملات لحسابهن من ١٢,٥ % الى ١٠,٦ % . كما انخفضت نسبة ربات العمل من ١,٦ % الى ١,٢ % وهبطـــت نســـبة المساعدات العائليات من ٢٢ % الى ٢,٦ % . وإذا قارنا وضع المرأة بوضع الرجل فـــي هذا المجال نلاحظ أن المرأة تعمل في الوقت الحاضر كأجيرة بنسبة اعلـــى مـــن الرجـــل (٨٥,٦ % مقابل ٦١,٣ %) (الجدول -٧-) ، ولا يمكن رد هذه الظاهرة الى ارتفاع نسـبة العمل المأجور في القوى العاملة ككل فقط. وانما تتدخل عوامل اخرى لتزيد من هذه النســبة عند النساء . ومنها تدني وضع المرأة في مجال الحصول على الأصول الانتاجية ، ان كـــان عن طريق الارث (الارض، المؤسسات الانتاجية...) أو عن طريق الحصول على الائتمان. وهذا ما يفسر كون المرأة اللبنانية لا تزال في عام ١٩٩٥ تشكل نسبة متواضعة من اربـــاب العمل ٤,٦ % فقط ومن العاملين لحسابهم ٨,٢ % (الجدول نفسه) . وعلى ســـبيل المثـــال نلاحظ ان عشرة فقط من مجموع ١٠٨٦مؤسسة مسجلة في جمعية الصنـــاعيين اللبنـــانيين تملكها نساء . ومن بين هؤلاء ثلاث نساء فقط قمن بتأسيس مؤسساتهن بانفسهن . في حيـــن ان السبع الباقيات ورثن مؤسساتهن عن الآباء أو الازواج (١٣) . أما الانخفاض الكبير في

نسبة المساعدات العائليات دون أجر من مجموع العاملات ، فيعود بشكل رئيسي الى انخفاض عمالة النساء في القطاع الزراعي ثم الى ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة بشكل عام وتحولها بالتالي الى العمل المأجور .

ز- توزيع القوى العاملة حسب الجنس وديمومة العمل :

على خلاف ما هو سائد في سائر البلدان يظهر من مسح معطيات السكان والمساكن (١٩٩٥) ، ان وضع المرأة اللبنانية أفضل من وضع الرجل لناحية ديمومة العمل. فنسبة اللواتي يمارسن اعمالاً دائمة تصل عند الاناث الى ٩١,٤ % . في حين انها عند الذكور ٨١,٥ % . واللواتي يمارسن اعمالاً موسمية او متقطعة لا تتجاوز نسبتهن ٨,٦% من مجموع العاملات مقابل ١٨,٥ % عند الرجال. ولا شك ان لهذه الظاهرة ارتباطاً مع انخفاض عمالة الاناث في قطاع الزراعة وفي قطاع الخدمات الشخصية .

ح- توزيع القوى العاملة حسب الجنس ومدة العمل:

ليس لدينا بيانات كافية للاحاطة بظاهرة التمايز النوعي داخل القوى العاملة لا على صعيد وقت العمل بشكل عام ، ولا على صعيد مدة العمل المدفوع الأجر . إنما يظهر من دراسة سوق العمل (١٤) ان المرأة المنخرطة في سوق العمل ، وتحديداً المرأة التي تمارس عملاً في القطاع النظامي غير الزراعي، تعمل لوقت اقصر من الوقت الذي يعمل فيه الرجل (٣٨ % ساعة كمعدل وقت عمل اسبوعي مقابل ٤٥ ساعة للرجل) . ويعود هذا التفاوت الى حد بعيد الى ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاعات الخدمية، وخصوصاً في قطاع التعليم ، حيث عدد ساعات التعليم لا يتجاوز ٢٧ ساعة في الاسبوع ، في حين ان عدد ساعات عمل المرأة اسبوعياً في القطاعين الصناعي والتجاري يتساوى تقريباً مع عدد الساعات التي يعمل فيها الرجل اسبوعياً (نحو ٤٥ ساعة لكل منهما) .

ط- توزيع القوى العاملة حسب الجنس وفئة المهنة :

لا يمكن تحديد التغير الذي حصل خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥ على صعيد التوزيع المهني للقوى العاملة من الاناث ، بدقة بسبب تبدل المصطلحات التي اعتمدت لتصنيف المهن من مسح الى آخر. ففي مسح ١٩٩٥ استحدثت فئات مهنية جديدة ، تضم مجموعات فرعية كانت تنتمي في مسح ١٩٧٠ الى فئات اخرى . وعلى سبيل المثال فإن فئة "المهن الوسيطة" التي تمثل ١٣,٣ % من وظائف الاناث في العام ١٩٩٥ ، تضم مهن الفنيين

ووظائف متوسطة في مجال الإدارة والفنادق وهي مهن كانت في مسح ١٩٧٠ تتوزع على فئات "المهن الحرة" و"المستخدمين الاداريين" و"المستخدمين في التجارة" و"المستخدمين في قطاع" (١٥) . ومع ذلك نستطيع ان نلاحظ تغييراً واضحاً في التوزيع المهني للقوى العاملة من الاناث، حدث خلال الفترة المذكورة (الجدولان -٨-٩) . هذا التغيير يتمثل بتحول المرأة العاملة اللبنانية من المهن التي لا تتطلب مؤهلات واختصاصات معينة الى المهن التي تتطلب مستويات تعليمية مرتفعة نسبياً . وفي هذا الاطار العام تتدرج الملاحظات التفصيلية التالية.

(١)- فيما يتعلق بالعاملات في قطاع الزراعة ، سبق ورأينا ان نسبة هذه الفئة من مجموع القوى العاملة من الاناث ، قد هبطت خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥ من نحو ٢٦ % الى نحو ٤ % ، وأن هذه الظاهرة لا تعود فقط الى انخفاض نسبة العمالة الزراعية في القوى العاملة اللبنانية ككل، وإنما ايضاً الى أن وتيرة انخفاض الاناث في الزراعة كانت اسرع من وتيرة انخفاض عمل الذكور في القطاع نفسه. مع التحفظ المتمثل باحتمال حدوث خلل إحصائي في تقدير العمل الزراعي النسائي علي حقيقته . ومهما يكن من أمر، فإن التراجع في نسبة النساء اللواتي يمارسن مهناً زراعية يؤكده انخفاض هذه النسبة لدى الاجيال الجديدة من النساء. فهي في عام ١٩٩٥، ١ % فقط عند العاملات في الزراعة اللواتي لم يبلغن سن الاربعين من العمر . في حين انها ٨,٧ % عند اللواتي تخطين الرابعة والستين من العمر (الجدول -١٠-) .
والمرأة في الزراعة هي بشكل رئيسي عاملة (بأجر او بدون أجر) . فالعاملات الزراعيات يشكلن في عام ١٩٩٥ نحو ٦١ % من القوى العاملة في الزراعة من الاناث مقابل ٣٦ % مزارعات . وفي حين تبلغ نسبة الاناث في العمل الزراعي ككل نحو ١١% فإن نسبتهن بين المزارعين لا تشكل اكثر من ٧,٧ % (الجدول -٩-) .

(٢)- ومع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة نلاحظ ايضاً تراجعاً في نسبة العاملات في مهنة "العاملات غير المتخصصات في الخدمات". ويظهر هذا التراجع من خلال التركيب العمري لهذه الفئة في عام ١٩٩٥ . فنسبة اللواتي هن من عمر ٦٥ % سنة وما فوق تبلغ ٣٤,٦ % لكنها تهبط الى ١٢,٨ % عند فئة الاعمار ٥٠-٦٤ سنة . وتتابع انخفاضها مع انخفاض السن حتى تصل الى ٦,٨ % عند فئة الاعمار ٢٠-٢٩ سنة (الجدول -١٠-) وبالرغم من تراجع نسبة العاملات غير المتخصصات في الخدمات ، فأن هذه الفئة المهنية تأتي في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع نسبة الاناث فيها . إذ بلغت في العام المذكور نحو ٤١ % من مجمل العاملين في المهنة (الجدول - ٩ -).

(٣)- بالمقابل نلاحظ أن نسبة المعلمات قد ارتفعت خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥ من ١٨,٣% الى ٢٣,٢ % من مجموع القوى العاملة من الاناث، وأن تأنيث هذه المهنة قد زاد بشكل ملحوظ . فنسبة المعلمات في هذه المهنة ارتفعت من نحو ٥٢ % الى نحو ٦٧ % . وبقيت المهنة المذكورة تحتل المرتبة الأولى لناحية ارتفاع نسبة الاناث فيها (الجدولان -٨-٩-) .

(٤)- وارتفعت نسبة الكوادر العليا (وظائف ادارية وإدارة المؤسسسات) من مجموع القوى العاملة من الاناث من ٠,٧ في ١٩٧٠ الى ١,٩ % في عام ١٩٩٥ . في حين أن نسبة الكوادر العليا في مجموع القوى العاملة من الذكور شكلت في عام ١٩٩٥ ، نحو ٥٥% . لكن الاغلبية الساحقة لفئة الكوادر العليا بقيت تتكون من الذكور (٩١,٤ % مقابل ٨,٤ % للاناث) (الجدولان -٨-٩) . هذا في حين ان نسبة الاناث في مجموع القوى العاملة تناهز ٢١ % . ومن اللافت بشكل خاص التدني الكبير لعدد المراكز العليا التي تحتلها الاناث في الادارة العامة. فليس هنالك سوى امرأتين تتولّيان مركز "سفير" وامرأة تتولّى مركز مدير عام .
وأحد الاسباب الرئيسية للانخفاض الواضح لنسبة النساء في فئة الكوادر العليا مقارنة بالارتفاع الملحوظ لمستواهن العلمي ، يكمن في عامل الاقدمية . فإرتفاع مستوى المرأة التعليمي والعلمي هو حديث نسبياً . ومما يؤكد ذلك ان نسبة النساء اللواتي يشغلن مراكز ادارية عالية تزداد مع التقدم في السن . فهي فقط ١,١ % عند العاملات من فئة الاعمار ٢٠-٢٩ % سنة وترتفع الى ٣,٨ % عند العاملات من فئة الاعمار ٥٠ سنة وما فوق (الجدول -١٠-) .

(٥)- وتزداد ايضاً نسبة المهن الحرة فقد ارتفعت هذه النسبة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥ من ٤,٨ % الى ٨,٤ % من مجموع القوى العاملة من الاناث (علماً ان فئة "المهن الحرة" كانت تضم في عام ١٩٧٠ عدداً من المهن التي ادرجت في عام ١٩٩٥ في عداد المهن الوسيطة) . وهكذا اصبحت النساء تشكل نحو ٢٨ % من العاملين في هذه الفئة، بعد ان شكلن في عام ١٩٧٠ أقل من ١٨ % . وبذلك تحتل الفئة المذكورة المرتبة الخامسة لجهة ارتفاع نسبة النساء فيها (الجدولان -٨-٩-) . وحسب سجلات النقابات المعنية ، نلاحظ ان نسبة النساء قد زادت بشكل ملحوظ منذ بداية الثمانينات في عدد من المهن الحرة الرئيسية ، فالنساء اصبحن في اواسط التسعينات يشكلن نحو نصف اعضاء نقابة الصيادلة ونحو ٢٤ % من اعضاء نقابتي المحامين (في بيروت والشمال) ونحو ١٦ % من اعضاء نقابتي اطباء الاسنان ونحو ١٤,٥ % من اعضاء نقابتي الاطباء ونحو ٧ % من اعضاء نقابتي المهندسين (١٦) .

(٦)- كذلك تزداد نسبة النساء في فئة "المستخدمين الاداريين" فبلغت هذه النسبة في عام ١٩٩٥ نحو ١٢ % من مجموع القوى العاملة من الاناث . وارتفعت نسبة الاناث في هذه الفئة في العام المذكور الى نحو ٣٩ % من مجموع العاملين في هذه الفئة (الجدولان -٨-٩) . وبذلك اصبحت الفئة المذكورة تحتل المرتبة الثالثة لناحية ارتفاع نسبة الاناث فيها.

(٧)- وبلغت نسبة المهن الوسيطة (في المجالات الفنية والصحية والادارية والتجارية) في عام ١٩٩٥ نحو ١٣ % من مجموع القوى العاملة من الاناث (مقابل ٥,٦ % عند الرجال) . وشكلت الاناث في العام المذكور نحو ٣٨ % من مجموع العاملين في هذه الفئة من المهن . وبذلك تأتي الفئة المذكورة في المرتبة الرابعة لناحية ارتفاع نسبة الاناث فيها .

(٨)- وتقترب نسبة العاملات في الخدمات والبائعات في مجموع القوى العاملة بين الاناث من النسبة المقابلة لدى الذكور ، فتشكل الاناث في عام ١٩٩٥ نحو ١٩ % من مجموع العاملين في هذه الفئة وهي نسبة ادنى بقليل من نسبة النساء في مجموع القوى العاملة (الجدول -٩-) .

(٩)- ونلاحظ اخيراً ان نسبة العاملات من فئة "الحرفيون والعمال غير المتخصصين" ونسبة العاملات من فئة "العاملون غير المتخصصين في الزراعة والصناعة والبناء" من مجموع القوى العاملة بين الاناث ، أدنى كثيراً من النسب المقابلة لدى الرجال . بحيث لا تشكل النساء سوى ٦,١ % من مجموع العاملين في الفئة الأولى و ١٠,٣ % من مجموع العاملين في الفئة الثانية. وهذا يعود بشكل رئيسي لطبيعة هذه المهن التي تتطلب بذل قدرات جسدية خاصة (الجدول -٩-).

٣- التمايز النوعي على صعيد العائد (أو الدخل) من ممارسة النشاط الاقتصادي:

رأينا فيما تقدم ، انه على عكس الرجال ، فإن القسم الاكبر من النساء في سن العمل في لبنان ، يقمن باعمال لا يعتبرها نظام الحسابات القومية من النشاطات الاقتصادية وتبقى بالتالي اعمالاً غير مدفوعة الأجر . كما رأينا أن نسبة النساء اللواتي يمارسن اعمالاً معترفاً بها من قبل الحسابات القومية ، لكنها غير مدفوعة الأجر ، هي اعلى بشكل ملحوظ من نسبة الرجال الذين هم في الوضع نفسه. ففي حين ناهزت نسبة النساء في مجموع القوى العاملة في عام ١٩٩٥ نحو ٢١ % ، نلاحظ ان نسبتهن في فئة العاملين دون أجر لدى الغير "ترتفع الى ٢٤,٢ % ونسبتهن في فئة "المساعدون العائليون" ترتفع الى ٣٤,٤%.

أما فيما يتعلق بالقوى العاملة المدفوعة الاجر ، فليس لدينا من البيانات ما يمكننا الكلام بدقة على التمايز النوعي في مجال العائد من النشاط الاقتصادي ، وإنما بعض المعطيات الحديثة التي تمكننا من تكوين فكرة عامة عن الموضوع.

فحسب دراسة سوق العمل (١٧) فإن أجر الرجل يفوق أجر المرأة بنسبة ٢٧ % مع ذروة تصل الى ٨٥ % في المهن المتعلقة بعلوم الحياة والصحة . مع العلم ان الدراسة لم تشمل سوى المؤسسات العاملة في القطاع الرسمي(او النظامي) غير الزراعي . ويظهر من الدراسة عينها ، أن التباين في مستويات الاجور بين الذكور والاناث يبقى قائماً مهما كان المستوى الدراسي . لا بل يزيد مع ارتفاع هذا المستوى . فأجر الرجل الأمي الناشط يزيد بنسبة ٢٦ % عن أجر المرأة الأمية الناشطة . وأجر الجامعي الناشط يزيد بنسبة ٤٨% عن أجر الجامعية الناشطة .

كذلك يظل الرجل الناشط يتقاضى اجراً اعلى من الأجر الذي تناله الناشطة في كل فئات الاعمار . إنما يضيق هامش الفرق كلما كان السن اصغر ، فالفرق هو فقط ١٣ % في فئة الاعمار ٢٠-٢٤ % سنة مقابل ٣١ % في فئة الاعمار ٣٥-٣٩ سنة . والفروق على مستوى العائد في النشاط الاقتصادي بين المرأة والرجل تؤكدها دراسة الاوضاع المعيشية (١٩٩٧) التي تناولت مجموع القوى العاملة في لبنان (١٨) . فالدخل الإجمالي للرجل يزيد بنسبة ٥٠ % عن الدخل الاجمالي للمرأة (يشمل ذلك العاملين في الخارج من الجنسين) .

وإذا اخذنا بعين الاعتبار العاملين من الجنسين فقط داخل لبنان ، نلاحظ ان دخل الرجل يزيد عن دخل المرأة بنسبة ١٠٠ % في قطاع الزراعة وبنسبة ٦٠ % في قطاع الصناعة وبنسبة ٦٥ % في قطاع التجارة وبنسبة ٦٨ % في قطاع الخدمات . والفروقات قائمة داخل القطاع العام (٢٩ % لصالح الرجل) ، كما في القطاع الخاص (٥٠ % لصالح الرجل) .

أما إذا أخذنا بعين الاعتبار الأجور فقط (مجموع الأجراء الدائمين والموسميين في كل المهن)، فنلاحظ أن الأجر الشهري للرجل يزيد بنسبة ٢٩ % عن أجر المرأة . والفروقات موجودة لصالح الرجل داخل كل فئة مهنية. ويمكن ان نقول ان الفرق يزيد كلما ارتفعنا في سلم المهن (وبشكل عام نلاحظ ان الفرق يزيد مع ارتفاع المستوى التعليمي للناشط) . وعلى سبيل المثال فإذا كان الاجر الشهري للرجل يزيد عن الاجر الشهري للمرأة بنسبة ١٧ % عند العمال المهرة و ٣٨ % عند العمال غير المهرة ، فإن هذه الزيادة تبلغ نحو ٥٠ % عند المستخدمين الاداريين ونحو ٥٤ % عند فئات "سائقو الآلات والآليات"

وفئة "المزارعون والعمال الزراعيون المهرة " كما عند فئة "الكوادر العليا والمديرون" . ويبلغ الفرق اقصاه عند المعلمين حيث يزيد اجر المعلم بنسبة ٨٦ % عن اجر المعلمة .

لا شك ان احد الاسباب الكامنة وراء هذا الفرق الكبير في أجور كل من الذكور والاناث في قطاع التعليم هو أن النساء يتواجدن اكثر في المراحل الأولى من التعليم (الروضة والابتدائي) . وبالتالي فإن مستواهن التعليمي ادنى بشكل عام من مستوى الرجل داخل هذه الفئة . ولكن ما هو سبب وجود الفروقات داخل مختلف فئات المهن ؟

هل ان المسألة هنا هي فقط مسألة تمايز نوعي جنسي أم ان هنالك اسباباً أخرى كعامل الاقدمية والخبرة المهنية او نوع الاختصاص... الخ .

الإجابة الدقيقة على هذا السؤال تتطلب قاعدة من البيانات والدراسات هي حتى الآن غير متوفرة في لبنان.

٤- خلاصات واقتراحات عامة:

بسبب النقص في البيانات الإحصائية وغياب الدراسات الميدانية فإننا لم نستطع ، فيما تقدم ، تظهير صورة كاملة الوضوح لمسألة التمايز النوعي في مجال النشاط الاقتصادي في لبنان (سوق العمل) . ان لناحية قياس مختلف جوانب هذا التمايز ام (بل خصوصاً) لناحية آلياته . والعمل على اكتمال هذه الصورة يقتضي القيام بما يلي:

- ابراز التمايز الجنسي في جميع المسوحات والدراسات الاحصائية الاقتصادية والاجتماعية التي ستجري في المستقبل.
- اجراء دراسة ميدانية خاصة حول استعمال الوقت لدى الجنسين .
- اجراء دراسة ميدانية خاصة حول موقف كلا الجنسين من عمل المرأة بمختلف ميادينه.
- اجراء دراسة ميدانية خاصة ومعمقة حول التفاوت في الاجور بين الجنسين واسبابه .
- اجراء دراسة خاصة ومعمقة حول موقف مختلف المؤسسات الاقتصادية من عمل المرأة .
- اجراء دراسة خاصة حول العمل في القطاع غير النظامي في لبنان وابراز مسألة التمايز النوعي فيه بشكل خاص .

أما الصورة العامة للتمايز النوعي في مجال النشاط الاقتصادي فتظهر من خلال المعطيات المتوفرة على الشكل التالي:

لقد حققت المرأة اللبنانية في خلال ربع القرن ١٩٧٠-١٩٩٥ تقدماً ملحوظاً في مجال المشاركة في النشاط الاقتصادي (الانخراط في سوق العمل) . وكان السبب الرئيسي في هذا التقدم هو تحسن مستواها التعليمي بشكل لافت. انما نلاحظ ان التقدم الحاصل على صعيد مشاركة المرأة اللبنانية في النشاط الاقتصادي لم يرق الى المستوى الذي حققته على صعيد التعليم، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية بقيت مشاركتها في النشاط الاقتصادي ادنى من مشاركة المرأة في معظم بلدان العالم بما فيها البلدان النامية. بالرغم من أن المستوى التعليمي للمرأة في هذه الاخيرة يبقى ادنى من مستوى المرأة اللبنانية . وإذا كان من الممكن رد الاختلاف بين المرأة اللبنانية ونظيراتها في البلدان النامية على هذا الصعيد، الى انخفاض العمالة الزراعية في لبنان، والارتفاع النسبي لمستوى المرأة اللبنانية التعليمي، يبقى انه يجب البحث في الاسباب الكامنة وراء عدم التناسب الكمي والنوعي لشاركة المرأة اللبنانية في النشاط الاقتصادي مع مستواها التعليمي من ناحية، والفروقات التي لا تزال تفصلها بهذا الخصوص عن الرجل.

برأينا ان استمرار التزام القسم الاكبر من النساء اللبنانيات بالتقسيم التاريخي التقليدي للعمل (عمل النساء داخل المنزل وعمل الرجال خارجه) لا يعود فقط الى استمرار تأثير العوامل الاجتماعية - الثقافية، وانما لتضافر هذه العوامل مع عوامل اخرى يأتي في مقدمتها بنية النشاط الاقتصادي العام في لبنان (عدم توسع وتنوع القاعدة الصناعية) من جهة ، وتقادم النظام التعليمي من جهة أخرى. أضف الى ذلك عوامل اخرى عديدة كاستمرار الركود الاقتصادي وتدني الاجور وغياب الخدمات التي تخفف الاعباء المنزلية عن كاهل المرأة (حضانات حدائق اطفال في اماكن العمل او بالقرب منها ...) . وهذه العوامل نفسها مجتمعة هي التي تدفع باتجاه تركز عمل المرأة خارج المنزل في مهن معينة وانخفاض مشاركتها في مهن اخرى، مع ارجحية للعوامل الاجتماعية الثقافية في اقصاء المرأة عن الوظائف والمناصب العليا الى جانب حداثة اكتساب المرأة للقدرات التي تؤهلها احتلال هذه المناصب، ورجحان العوامل الفيزيولوجية الى جانب ارتفاع مستوى التعليم عندها في احجام المرأة عن ممارسة الاعمال التي تتطلب جهوداً جسدية معينة . وفي هذا الإطار لا يأتي تعزيز انخراط المرأة في سوق العمل إلا عن طريق سياسة متعددة الابعاد ومتكاملة ، عناصرها الرئيسية هي التالية:

أولاً: سياسة اقتصادية من شأنها دفع عملية النمو المتواصل والخالق لفرص العمل(توسيع قاعدة الاقتصاد اللبناني وتنويعه) بالتلازم مع سياسة اصلاحية للنظام التعليمي بشكل تستجيب مخرجاته لحاجات الاقتصاد المستجدة.

ثانياً: سياسة خاصة بالمرأة ترمي الى زيادة مشاركتها في النشاط الاقتصادي ، مكوناتها الرئيسية برامج تحفيزية للمرأة على الانخراط في سوق العمل . منها على سبيل المثال.

- برامج لتشجيع المرأة على اقامة مشاريعها الخاصة من خلال تزويدها بما يلزم من اصول انتاجية : ارض ، ائتمان ، خدمات فنية وارشادية وتدريب على ادارة المؤسسات...... الخ .
- برامج ودورات تدريب واعادة تدريب على مختلف المهن .
- تشجيع المؤسسات الانتاجية على تأمين الخدمات التي تساعد المرأة على التخفيف من أعبائها العائلية (حضانات ، حدائق للاطفال ، مطاعم ...)

ثالثاً: العمل على تنقية الكتب المدرسية ووسائل الاعلام بشكل عام من المقولات التي من شأنها تعميم افكار ومعتقدات مسبقة عن تقسيم محدد للعمل بين الجنسيين.

الحواشي

١- انظر على سبيل المثال:
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي : "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥" .
- الأمم المتحدة : "المرأة في العالم ١٩٩٥ اتجاهات واحصاءات ومؤشرات اجتماعية "(السلسلة كاف. الرقم١٢).

United Nations ESCWA - CAWTAR: "Arab Women 1995 Trends, Statistics and Indicators" New York. 1997.

٢- اهمها : "مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٤-١٩٩٦ " الذي أجرته وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والدراسية الاحصائية حول "الأوضاع المعيشية للأسرة في لبنان" التي أجرتها ادارة الاحصاء المركزي في عام ١٩٩٧ . "ودراسة سوق العمل التي أجرتها المؤسسة الوطنية للاستخدام بالتعاون مع مكتب العمل الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في العام ١٩٩٧ . " والتقرير الوطني الى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المنعقد في بيجين ، ايلول ١٩٩٥ " الذي أعدته اللجنة الوطنية للمرأة.

٣- ليس لدينا بهذا الخصوص سوى دراسة "القوى العاملة في لبنان تحقيق احصائي بالعينة تشرين ثاني ١٩٧٠ " التي قامت بها مديرية الاحصاء المركزي.

٤- سنعتمد في معالجة هذه العناوين بشكل رئيسي على البيانات الاحصائية الواردة في دراسة القوى العاملة لعام ١٩٧٠ ومسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٤-١٩٩٦ . اذن فجميع الارقام الواردة في هذه الدراسة والعائدة لسنتي ١٩٧٠ و١٩٩٥ هي مستخرجة من هذين المصدرين . اما الارقام الاخرى فيرد ذكر مصادرها في النص .

٥- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ، " واقع المرأة اللبنانية ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ، ارقام ومعان " تحليل المعطيات ص (٦٧) .

٦- هذه المعدلات احتسبت من الارقام الواردة في مسح المعطيات السكانية والمساكن ١٩٩٤-١٩٩٦

٧- المؤسسة الوطنية للاستخدام ومكتب العمل الدولي "دراسة سوق العمل ، نتائج التحقيق الاحصائي لدى الأسر " ص(٥) .

٨- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية " واقع المرأة اللبنانية ١٩٩٦-١٩٩٧ " ، تحليل المعطيات ص(٧١).

٩- اشباه الاميات هن اللواتي من المستوى التعليمي "دون الابتدائي" .

١٠- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية "واقع المرأة اللبنانية ١٩٧٠- ١٩٩٥ " تحليل المعطيات ،ص (٥٦).

١١- القطاع غير النظامي هو مجموع الانشطة الاقتصادية التي يمارسها الافراد او العائلات خارج شركات تتمتع بشخصية معنوية قانونية او لديها وجود رسمي تعترف به ادارة ما (مثلاً السجل التجاري) . اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية واقع المرأة اللبنانية ١٩٧٠-١٩٩٥، تحليل المعطيات ، ص (٧٣) .

١٢- المرجع نفسه ص ٧٣ .

١٣- اللجنة الوطنية اللبنانية لشؤون المرأة " التقرير الوطني الى المؤتمر العالمي الرابع المنعقد في بيجين -ايلول ١٩٩٥ " ، ص (٦٤) .

١٤- المؤسسة الوطنية للاستخدام ومكتب العمل الدولي : " دراسة سوق العمل نتائج التحقيق الاحصائي لدى المؤسسات ١٩٩٧ " .

١٥- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية "واقع المرأة اللبنانية ١٩٧٠-١٩٩٥ تحليل المعطيات ص ٥٦ .

١٦- اللجنة الوطنية اللبنانية لشؤون المرأة "التقرير الوطني الى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المنعقد في بيجين - ايلول ١٩٩٥ " .

١٧- انظر (١٤) .

١٨- ادارة الاحصاء المركزي " الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان " ١٩٩٧ .

الجدول ١: معدلات النشاط الاقتصادي حسب الجنس والمستوى التعليمي

أواخر العام ١٩٩٥ بالنسبة المئوية

المستوى التعليمي	الذكور	الإناث	المجموع
أمي	65.0	8.3	27.3
يقرأ ويكتب	72.0	12.7	46.0
أنهى الإبتدائي	59.3	7.9	34.6
أنهى المتوسط	66.7	13.7	39.5
أنهى الثانوي	70.0	29.7	48.7
أنهى الجامعة	88.8	59.3	57.8
أنهى دراسات عليا	92.0	73.3	86.5
المجموع	67.4	16.6	41.4

المصدر: مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٥-١٩٩٦

الجدول ٢- تطور معدل النشاط الاقتصادي بحسب العمر والجنس

1970 - 1995

العمر	الذكور		الاناث	
السنة	1970	1995	1970	1995
0 - 9	0.1	-	0.3	-
10-14	6.0	5.3	6.6	0.6
15-19	38.0	36.0	15.8	6.4
20-24	72.7	72.1	23.8	23.8
25-29	92.6	92.2	20.2	31.1
30-39	97.0	96.8	15.3	26.0
40-49	95.3	95.8	12.9	21.5
50-59	84.4	87.7	9.2	12.0
60-64	69.5	71.8	8.2	7.8
65+	41.9	40.3	4.1	2.9
جميع الاعمار	43.8	53.2	9.5	13.4

المصدر: دراسة القوى العاملة لعام: ١٩٧٠ ومسح المعطيات السكانية لعام ١٩٩٥-١٩٩٦

الجدول ٣ : القوى العاملة حسب الجنس والفئة العمرية

1970 - 1995

السنة	1970	أواخر ١٩٩٥	
الفئة العمرية	الاناث	الاناث	الذكور
اقل من ١٥	7.9	0.4	0.7
15-19	15.6	4.2	6.0
20-24	19.4	16.1	12.5
25-29	14.0	20.6	14.4
30-34	10.9	17.4	14.3
35-39	8.8	13.4	11.5
40-44	8.0	10.0	9.5
45-49	5.1	6.6	7.8
50-54	3.2	4.1	7.1
55-059	2.1	3.1	5.9
60-64	2.6	2.1	4.8
أكثر من ٦٤ سنة	2.4	1.6	5.4
المجمـــــــــوع	100.0	100.0	100.0
العمر الوسطي	30.7	34.8	

المصدر : دراسة القوى العاملة لعام ١٩٧٠ ومسح المعطيات السكانية لعام ١٩٩٥-١٩٩٦

الجدول ٤: القوى العاملة حسب المستوى التعليمي والجنس

بالنسبة المئوية 1995 - 1970

مستوى التعليم/السنة	1970	أواخر ١٩٩٥	
	الاناث	الاناث	الذكور
أمـــــي	40.6	9.5	9.6
يقرأ ويكتب	17.2	7.1	13.4
الابتدائي	13.2	13.7	28.7
المتوسط	17.1	17.1	20.4
الثانوي	8.6	28.1	15.3
الجامعي وما فوق	3.4	24.5	12.6
المجموع	100	100	100

المصدر : دراسة القوى العاملة لعام ١٩٧٠

ومسح المعطيات السكانية لعام ١٩٩٥-١٩٩٦

الجدول ٥: توزع القوى العاملة من النساء على مختلف قطاعات الانتاج

ونسبة الاناث في كل قطاع

1970 - 1995

قطاع النشاط الاقتصادي/السنة	التركيب القطاعي للقوى العاملة النسائية		نسبة الإناث في القطاع	
	1970	1995	1970	1995
الزراعة	25.9	4.1	20.9	11.1
الصناعة والبناء	20.2	14.8	16.1	10.6
التجارة والمطاعم والفنادق	6.7	15.2	6.3	15.1
النقل والمواصلات	2.0	2.3	4.9	7.9
البنوك والوساطة المالية	3.3	9.1	15.3	30.7
الخدمات الاجتماعية	25.6	41.9	29.2	52.3
الخدمات الشخصية للأفراد	13.1	8.1	51.2	83.4
الخدمات الأخرى	2.9	3.3	5.8	6.3
غير محدد	0.4	1.1	0.0	0.0
المجموع	100	100	17.5	20.7

المصدر : دراسة القوى العاملة لعام ١٩٧٠ ومسح المعطيات السكانية لعام ١٩٩٥-١٩٩٦

الجدول ٦: القوى العاملة حسب ملكية القطاع والجنس ونسبة الاناث

في القطاع أواخر العام ١٩٩٥

القطاع	توزع القوى العاملة حسب ملكية القطاع		نسبة الإناث في القطاع
	ذكور	إناث	
القطاع العام بما فيه المصالح المستقلة	16.2	13.7	18.0
القطاع الخاص	83.0	84.8	20.9
القطاع الاهلي	0.2	0.9	49.7
القطاع المشترك	0.1	0.1	25.5
غير ذلك	0.5	0.4	17.6
المجموع	100	100	20.7

المصدر: مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٥-١٩٩٦

الجدول ٧: القوى العاملة حسب الوضع في العمل والجنس

ونسبة الاناث في كل وضع في العمل ١٩٧٠ - ١٩٩٥

1970 - 1995

الوضع في المهنة	القوى العاملة حسب الجنس			نسبة الاناث
	1970	أواخر ١٩٩٥		أواخر ١٩٩٥
	الاناث	الاناث	الذكور	
رب عمل	1.6	1.2	6.5	4.6
عامل لحسابه	12.5	10.6	30.6	8.2
أجير	62.5	85.6	61.3	26.5
مساعد عائلي دون أجر	21.9	2.0	1.0	34.4
غير محدد	1.6	0.6	0.5	24.2
المجموع	100	100	100	20.7

المصدر : دراسة القوى العاملة لعام ١٩٧٠ ومسح المعطيات السكانية لعام ١٩٩٥-١٩٩٦

الجدول ٨: توزع القوى العاملة النسائية على الفئات المهنية عام ١٩٧٠ ونسبة الاناث في كل فئة

الفئات المهنية	التوزيع حسب الفئات المهنية	نسبة الاناث في الفئة
معلمات	18.3	51.7
غيرها من المهن الحرة	4.8	19.7
كوادر عليا	0.2	2.1
مستخدمات اداريات	11.2	21.6
عاملات في التجارة	3.5	4.6
عاملات في الخدمات	16.3	33.7
عاملات زراعيات	26.0	20.9
عاملات	19.7	10.1
المجموع	100	17.5

المصدر: دراسة القوى العاملة، مديرية الاحصاء المركزي ١٩٧٠

الجدول ٩: القوى العاملة حسب الفئات المهنية والجنس ونسبة الاناث في كل فئة أواخر عام ١٩٩٥

الفئات المهنية		التوزيع حسب الفئات المهنية والجنس: الذكور	التوزيع حسب الفئات المهنية والجنس: الإناث	نسبة الإناث
الكوادر العليا والمديرون		5.4	1.9	8.5
المهن الحرة (غير التعليم)		5.6	8.3	27.8
المعلمون		2.8	22.9	68.2
المهن الوسيطة (في المجالات الفنية والصحية والإدارية والتجارية)		5.6	13.1	37.8
المستخدمون الإداريون (في المكاتب)		4.7	11.6	38.8
المستخدمون في الخدمات والبائعون		17.9	16.2	19.0
	العاملون في الخدمات الشخصية	5.5	5.1	19.2
	البائعون	12.4	11.1	18.8
المزارعون (المستثمرون)		4.5	1.4	7.6
الحرفيون والعمال المتخصصون		25.7	6.4	6.1
	عمال المناجم والتعدين والبناء	9.2	0.1	0.4
	عمال الإنشاءات المعدنية وتركيب الأجهزة	9	0.2	0.5
	عمال الأجهزة الدقيقة والمهن اليدوية	7.5	6.1	17.4
العاملون غير المتخصصون في الزراعة والصناعة والبناء		17.4	7.7	10.3
	عمال تشغيل الآلات الصناعية والثابتة	3.0	4.9	29.6
	عمال تشغيل الآليات والتجهيزات الثقيلة	7.6	0.1	0.5
	العمال الزراعيون	3.4	2.5	16.3
	العمال غير المهرة في المناجم والبناء والصناعة	3.4	0.2	1.7
العاملون غير المتخصصين في الخدمات		3.6	9.8	41.2
غير محدد		6.9	0.6	2.1
المجموع		100	100	20.7

المصدر: مسح المعطيات السكانية ١٩٩٤- ١٩٩٦

الجدول ١٠: ألقوى العاملة النسائية حسب الفئات المهنية والعمرية

أواخر العام ١٩٩٥ (بالنسبة المئوية).

الفئات العمرية / الفئات المهنية	10-19	20-29	30-39	40-49	50-64	65+	المجموع
كوادر عليا – مديرات	0.0	1.1	2.1	2.7	3.8	3.6	1.9
معلمات	5.8	22.1	25.8	30.3	19.0	2.9	23.2
مهن حرة	1.0	10.8	9.9	5.7	4.0	1.9	8.4
مهن وسيطة	8.8	16.4	13.8	10.6	8.0	4.5	13.3
مستخدمات اداريات	8.4	13.1	12.2	10.3	11.6	2.4	11.8
عاملات في الخدمات وبائعات	28.7	16.1	14.3	14.5	16.6	25.4	16.1
مزارعات	0.6	0.9	0.8	1.9	4.4	8.7	1.5
حرفيات وعاملات متخصصات	11.9	4.4	5.3	7.7	11.4	7.2	6.3
عاملات غير متخصصات	25.8	7.3	6.2	5.7	8.0	8.6	7.6
عاملات غير متخصصات في الخدمات	8.4	6.8	9.3	10.3	12.8	34.6	9.3
غير معني	0.6	0.9	0.4	0.4	0.3	0.2	0.6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: مسح المعطيات السكانية والمساكن ١٩٩٤- ١٩٩٦



اعداد

د. زهير حطب
د. منى خلف
د. نجيب عيسى

يقع هذا الكتاب ضمن سلسلة من ستة أجزاء تتضمن الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن (١٩٩٥ - ١٩٩٦) وهو مشروع قامت بتنفيذه وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد قام بإعداد هذه الدراسات مجموعة من الباحثين ضمن اطار برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية الذي يهدف بشكل أساسي الى المساهمة في إعداد وثيقة وطنية وبرنامج تنفيذي للسياسة السكانية في لبنان.